جزم المضارع في جواب الطلب

بين

التقعيد النحوي والتركيب القرآني

إعداد

أ/د. عبد المنعم محمد علي عبد الحافظ حمادي

المدرس بقسم اللغويات بالكلية

١٤٣٠ هـ // ٢٠٠٩ م

لجنة التحكيم

أ.د. علـــى أحمـــد أحمـــد طلـــب	عضو اللجنة العلمية الدائمة
محمـــــد حـــــسن يوســـــف	عضو اللجنة العلمية الدائمة

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الكريم، صلاة تكون له جزاء وافياً، وعزاً سامياً، لا تترك مكاناً خالياً، وعلى جميع الأنبياء والمرسلين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعـــد،

فهذا بحث نحوي قرآني، يدور حول موضوع:

" جزم المضارع في جواب الطلب بين التقعيد النحوي والتركيب القرآني "

وكلما كان الموضوع مدعوماً بالشواهد القرآنية، والأساليب العربية، كان جديراً بالبحث، مفيداً، فمن خلال قراءتي في القرآن وجدت أساليب متعددة في أغلب سورة تخدم هذا البحث، وتقويه.

ومن أهم الأسباب التي دفعتني إلى اختيار هذا الموضوع ما يلي:

١ ــ ارتباطه وتعلقه بالقرآن الكريم ؛ لأنه هو القاعدة الأساسية الذي يرتكز عليه أي موضوع ؛ حيث إنه مليء بالأساليب اللغوية التي توثق هذا الموضوع.

٢ ــ قوة ارتباطه بين النحو، والأساليب العربية، شعراً ونثراً، حيث كثر وقوعه في الكلام العربي عامة، وفي القرآن الكريم بصفة خاصة، فهو أسلوب شرط غير صريح، ورغبة منّي في أن أسهم ــ قدر استطاعتي ــ في خدمة القرآن الكريم.

٣ ــ ما لمسته من وجوده متشعباً في كثير من كتب النحاة، واللغة، والكتب الدراسية، فأردت أن أجمع شتاته.

٤ ــ قوة ارتباط جزم المضارع في جواب الطلب بنصبه بعد فاء السببية المسبوقة بنفي أو طلب.

خطة البحث

هذا وقد جاء البحث في مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث، وخاتمة يتلوها: فهرس المراجع ثم فهرس للمحتوى .

المقدمة: فقد تناولت فيها أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وخطة السير في إعداده .

والتمهيد تحدثت فيه عن: معنى الطلب وأنواعه .

المبحث الأول: "وقوع المضارع بعد (فاء السببية) الواقعة جواباً للطلب ".

والمبحث الثاني: "جزم المضارع الواقع جواباً للطلب في التقعيد النحوي ".

واحتوى على الآتي:

أولاً: الخلاف في جازم جواب الطلب .

ثانياً: استلزم جزم المضارع في جواب الطلب .

١ ــ استلزام جزمه في جواب الأمر .

٢ ــ استلزام جزمه في جواب النهي .

٣ ــ استلزام جزمه في بقية أنواع الطلب .

ثالثاً: جواز رفع وجزم المضارع في جواب الطلب .

المبحث الثالث: "جزم المضارع الواقع جواباً للطلب في القرآن الكريم ".

واشتمل على الآتي:

أولاً: جزمه في جواب الأمر .

ثانياً: جزمه في جواب النهي .

ثالثاً: جزمه في جواب الاستفهام .

رابعاً: جزمه في جواب الدعاء .

خامساً: ما يحتمل فيه الوجهان: الرفع والجزم .

أما الخاتمة: فقد وضحت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها ثم ذيلت البحث بثبت أهم المصادر والمراجع ثم الفهرس العام للموضوعات .

الباحث

عبد المنعم محمد علي عبد الحافظ حمادي

المدرس في قسم اللغويات بالكلية

تمهيد

معنى الطلب، وأنواعه

الطلب في اللغة: محاولة وجدان الشيء وأخذه [1] .

والمقصود به عند النحاة [2]: الطلب بنوعيه ؛ المحض وغير المحض .

وهو هنا ــ ثمانية أنواع ؛ لكل منها معناه وحكمه . وهذه الثمانية هي:

الأمر، والنهي، والدعاء، والاستفهام، والعرْض، والتحضيض، والتمني، والترجي .

ولا خلاف في أن السبعة الأولى هي من أنواع الطلب المقصود ؛ وإنما الخلاف في الثامن: (الترجي)، والصحيح أنه منها .

وهذه الأنواع الثمانية، قسمان[3]:

قسم يدل على الطلب المحض، ــ بأن يدل بلفظه نصاً وصراحة على الطلب مباشرة، من غير أن تجئ دلالته على الطلب تابعة لمعنى آخر يتضمنه، وغير أن يكون محمولاً في أدائه على غيره ــ وينحصر هذا في الأنواع الثلاثة الأوُل: (الأمر ــ والنهي ــ والدعاء) .

وقسم يدل على الطلب دلالة غير محضة، بأن يجئ معنى الطلب تابعاً لمعنى آخر يتضمنه ويدخل في هذا القسم بقية الأنواع الطلبية ؛ فإنها محمولة على الثلاثة المحضة .

وفيما يلي معنى كل واحد من الثمانية، وحكمه:

١ ــ الأمر، ومعناه: طلب فعل شيء صادر ممن هو أعلى درجة إلى من هو أقل منه، وله صيغتان: صيغة فعل الأمر الصريح، وصيغة: "لام الطلب "الجازمة المختصة بالدخول على المضارع .

فمثال الأمر الصريح: اغفرْ هفوة الصديق فيحمدَك، وانصحْه في السر فيتقبلَ نصحك، وجامل الناس فيما لا يضر فتستريحَ، ويدومَ لك ودهم .

---

(١) لسان العرب مادة: "طلب "

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٤/ ٢٦ وما بعدها، وشرح الأشموني ٣/ ٣٠١ ــ ٣٠٣ .

(٣) ينظر: النحو الوافي ٤ /٣٦٥ .

ومثال لام الطلب: لتكن طاعة الله أولى الأمور لديك فتسعدَ، ولتبتعد عن مواطن الشبهات فيرتفعَ قدرك .

٢ ــ النهي، ومعناه: طلب الكف عن شيء .وأداته واحدة ؛ هي: "لاالطلبية "، وتسمي: "لا، الناهية "إذا كان من الأعلى إلى الأدنى، مثل قوله ــ تعالى ــ: (لاَ تَفْتَرُوا عَلَى اللَّه كَذباً فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ) [١]، وقوله تعالى: (وَلاَ تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ)[٢]، وقولهم: لا تكثر مقاطعة الإخوان فيهونَ عليهم سخطك، والأمثلة كثيرة .

٣ ــ الدعاء، ومعناه: طلب فعل شيء، أو الكف عنه من أدنى لأعلى .

وصيغته: فعل الأمر الأصيل المراد منه الدعاء، وكذا المضارع المسبوق بلام الطلب (لام الأمر)، أو بلا الطلبية (الناهية) مع إرادة الدعاء بهما، كقولك: اللهم ارحمني فأدخل جنتك، ولا تعذبني فآمن من سخطك[٣] .

وقولهم: لتكن طاعتي لك على قدر فضلك، ولتكن أعمالي مقصورة على ما يرضيك، فأنال أسمي الغايات، ولا تتركني لنفسي فأضل ضلالاً عظيماً . والأمثلة كثيرة .

٤ ــ الاستفهام (سواء أكان حقيقياً ؛ وهو طلب معرفة شيء مجهول حقاً للمتكلم، أم إنكارياً، أم توبيخياً)، ويشترط ألا يكون عن معنى قد وقع قبل الكلام .

ومن أمثلته قوله ــ تعالى ــ بلسان أصحاب النار: (فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا)[٤] .

٥ ــ العرْض ؛ وهو طلب برفق ولين ومن أدواته: "ألا "؛ كقولك: ألا تنزلُ فتصيبَ خيراً .

ومن أدواته ــ أحياناً ــ "لو "؛ نحو: لو أوفق للكمال المستطاع فأبلغَ غاية المنى .

---

(١) طه / ٦١ .

(٢) هود / ١١٣ .

(٣) شرح التسهيل ٤ / ٢٨ .

(٤) الأعراف / ٥٣ .

٦ــ التحضيض، وهو الطلب بشدة وعنف ومن أدواته: "هلاّ "؛ نحو: هلا حطمت قيود الاستبداد فتعزّ، وهلا قوضت حصون الاستعباد فتسود، وهلا أمرت فتطاع •

ومن أدواته ــ أيضاً • "لولا "؛ نحو: (لَوْلا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ)[١]•

ومن أدواته ــ أحياناً ــ "لو "؛ نحو: لو تحترم القانون فتأمنَ العقوبة •

٧ــ التمني، وهو الرغبة في تحقيق أمر محبوب، وأشهر أدواته: "ليت "؛ كقوله ــ تعالى ــ (يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزاً عَظِيماً)[٢] •

ونحو: يا ليت من يمنع المعروف يحرم المعروف، فيذوق مرارة الحرمان •

ومن أدواته ــ أحياناً ــ "لو "كقراءة من قرأ قوله ــ تعالى ــ: "فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ "[٣] بنصب المضارع •

وكذا "ألا "نحو: ألا صديقَ مخلصاً فينصحنا •

٨ ــ الترجي، وهو: انتظار حصول شيء مرغوب فيه، ميسور التحقيق ولا يكون إلا في الأمر الممكن، ومثله التوقع •

والكوفيون هم الذين يعدون الفاء بعده للسببية، مثل قوله ــ تعالى ــ (لَعَلَّهُ يَزَّكَّى أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ الذِّكْرَى)[٤]، بنصب "تنفع "، (يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحاً لَّعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى)[٥] بنصب "أطلع "ولا داعي للتأول في الآيتين بقصد إبعاد الفاء عن السببية •

ونحو: لعلك تحسن اختيار الكلام، فتفوز بإعجاب السامعين، ولعل إعجابهم يبرأ من التزيد والتحيف فتدرك مبلغ توفيقك وحقيقة أمرك •

---

(١) المنافقون / ١٠ •

(٢) النساء / ٧٣ •

(٣) الزمر / ٥٩ •

(٤) عبس / ٣، ٤ •

(٥) غافر / ٣٦ •

تلك هي أنواع الطلب بنوعيه ؛ المحض وغير المحض [1]، وتسمَّى الأجوبة التسعة مع النفي وقد جمعها بعضهم في بيت من الشعر، فقال [2]:

مر، وانه، وادع، وسل، واعرض لحضهم

تمن، وارج، كذاك النفي قد كمـــــلا

(١) ينظر: شرح التسهيل ٤ / ٢٦ ــ ٣٤، وشرح الأشموني ٣ / ٣٠١ وما بعدها .

(٢) ينظر: حاشية الخضري على ابن عقيل ٢ / ١١٦ دار إحياء الكتب العربية، ويراجع حاشية أبي النجا على الأجرومية ص ٦٢ ط / الأمة ــ القاهرة .

المبحث الأول

وقوع المضارع بعد "فاء السببية "الواقعة جواباً للطلب

ينصب المضارع بـ "أنْ "مضمرة وجوباً بعد فاء السببية [1] في موضعين [2]:

الأول: إذا وقعت الفاء جواباً لنفي محض، نحو، قوله تعالى: "لاَ يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا "[3].

والثاني: إذا وقعت جواباً لطلب محض، ويشمل: الأمر، والنهي، والدعاء، والاستفهام، والعرض، والتحضيض، والتمني .

ومعنى ذلك: أنّ ما بعدها مترتب على ما تقدمها من نفي أو طلب .

قال الصيمري: "فأما الفاء فتنصب الفعل المستقبل بإضمار "أنْ "في غير الواجب، وليس معناها الجمع "كالواو ". وإنما معناها أن الأول سبب الثاني، كقولك: زر زيداً فيكرمك، فالزيادة سبب للإكرام، وتقول: لا تأتني فأضربك، فالإتيان سبب للضرب، قال الله ــ عز وجل ــ: "لاَ تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِباً فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ "[4]، وقال الفرزدق [5]:

وما أنت من قيس فتنبَح دُونَهـــــــا

---

(١) سميت بفاء السببية ؛ لأنها تدل على أن ما قبلها سبب في حصول ما بعدها .

هذا، واعلم أن للنحاة في ناصب المضارع المقترن بفاء السببية خلافاً، وذلك على ثلاثة أقوال، الأول: أن المصدرية المضمرة، والثاني: الخلاف بين ما تقدم على الفاء وما تأخر عنها، والثالث: الفاء نفسها . ينظر: الإنصاف ٢ / ٥٥٧ مسألة (٧٦) .

(٢) ينظر: أوضح المسالك: ٤ / ١٧٧ ــ ١٧٨ .

(٣) فاطر / ٣٦ .

(٤) طه / ٦١ .

(٥) البيت من الطويل:

والشاهد فيه "فتنبح دونها "حيث نصب المضارع بعد أن المضمرة وجوباً بعد فاء السببية المجاب بها نفي .

ديوانه ٢ / ٤٠، وفي الكتاب ٣ / ٣٣، والهمع ٢ / ١٣ .

ولا من تميم في اللّها والغلاصِمِ "أ هـ [1]

فإن دلت الفاء على السببية، ولم يسبقها نفي أو طلب، وجب رفع المضارع بعدها، مثل: محمود يجد في عمل فيتفوق، وإبراهيم يقرأ فيفهم، ومريم تخاف الله فتطيعه .

قال سيبويه: "واعلم أن الفاء لا تضمر فيها "أنْ "في الواجب، ولا يكون ـــ في هذا الباب ـــ إلا الرفع، وسنبين لم ذلك، وذلك قوله: إنه عندنا فيحدثنا، وسوف آتيه فأحدثه ليس إلا، إن شئت رفعته على أن تشرك بينه وبين الأول، وإن شئت كان منقطعاً، لأنك قد أوجبت أن تفعل، فلا يكون فيه إلا الرفع "[2] .

وكذلك إن سبقت بنفي، ولم تقصد السببية شارك المضارع الذي بعدها الفعل الذي قبلها في نوع إعرابه، مثل: لا يحضر فيكرم، ولا يغيب فيسأل عنه [3] .

وأجاز ابن هشام في نحو قولك: "ما تأتيني فأكرِمَكَ "أربعة أوجه:

أحدها: أن تقدر الفاء مجرد عطف لفظ الفعل على لفظ ما قبلها، فيكون شريكه في إعرابه، فيجب ـــ هنا ـــ الرفع، لأن الفعل الذي قبلها مرفوع، والمعطوف شريك المعطوف عليه ؛ فكأنك قلت: ما تأتيني فما أكرمُكَ ؛ فهو شريكه في النفي الداخل عليه، وعلى هذا قوله تعالى: "هَذَا يَوْمُ لاَ يَنطِقُونَ * وَلاَ يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ "[4] .

الثاني: أن تقدر الفاء مجرد السببية، ويقدر الفعل الذي بعدها مستأنفاً، ومع استئنافه يقدر مبنياً على مبتدأ محذوف ؛ فيجب الرفع ـــ أيضاً ـــ ؛ لخلو الفعل عن الناصب والجازم، فيقول: "ما تأتيني فأكرمُك "، بمعنى: فأنا أكرمك لكونك لم تأتِ، وذلك إذا كنت كارهاً لإتيانه، ويوضح هذا أنك تقول: ما زيد قاسياً فيعطف على عبده، أي فهو لانتفاء القوة عنه يعطف على عبده .

والفرق بين هذا الوجه والذي قبله واضح ؛ لأن الوجه الأول شمل النفي به ما قبل الفاء وما بعدها، وهذا الوجه انصب النفي فيه على ما قبل الفاء خاصة دون ما بعدها، وذلك

---

(١) التبصرة والتذكرة ١ / ٤٠١ .

(٢) الكتاب ٣ / ٣٤ .

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٤ / ٢٧، والمرشد في الدراسات النحوية ٤ / ١٤٦ .

(٤) المرسلات / ٣٥، ٣٦ .

لأنك لم تجعل الفاء لعطف الفعل الذي بعدها على النفي الذي قبله فيكون شريكه في النفي، وإنما أخلصتها للسببية .

ويذكر النحويون هذين الوجهين في قولك: "ما تأتينا فتحدثنا "وهذا سهو ؛ إذ يستحيل أن ينتفي الإتيان ويوجد الحديث، والصواب ما مثلت لك به .

الثالث: أن تقدر الفاء عاطفة لعطف مصدر الفعل الذي بعدها على المصدر المؤول مما قبلها، وتقدر النفي منصبّاً على المعطوف دون المعطوف عليه ؛ فيجب حينئذ النصب بأن مضمرة وجوباً، والتقدير: ما يكون منك إتيان فإكرام منّي، أي: ما يكون منك إتيان فيعقبه مني إكرام، بل يكون منك إتيان ولا يكون منّي إكرام .

الرابع: أن تقدر ــ أيضاً ــ الفاء لعطف مصدر الفعل الذي بعدها على المصدر المؤول مما قبلها، ولكن تقدر النفي منصباً على المعطوف عليه، فينتفي المعطوف لأنه مسبب عنه، وقد انتفى، ويكون معنى الكلام: ما يكون منك إتيان فكيف يكون مني إكرام .

وهذان الوجهان سائغان في "ما تأتينا فتحدثنا "، إذ يصح أن يقال: ما تأتينا محدثاً بل تأتينا غير محدث، وأن يقال: ما تأتينا فكيف تحدثنا ؟ [1] .

وتلخص أن الرفع له توجيهان:

١ ــ أن تقدر الفاء عاطفة لا سببية .

٢ ــ أو أن تقدر الفاء حرف استئناف لا عطف، فيكون ما بعدها خبر مبتدأ محذوف .

وأن النصب له ــ أيضاً ــ توجيهان:

١ ــ أن تقدر الفاء عاطفة مصدراً مؤولاً من أن والفعل على مصدر مؤول مما قبلها، ويقدر النفي مسلطاً على الثاني دون الأول .

٢ ــ وأن تقدر الفاء عاطفة، على النحو السابق، ويقدر النفي منصباً على الأول دون الثاني، فينتفي الثاني بانتفاء الأول [2] .

---

(١) شرح شذور الذهب ص ٣٦٩ ــ ٣٧٠، وينظر: الكتاب ٣ / ٣٠ ــ ٣١، وشرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٤٧، وشرح ابن الناظم ٦٨٠، ٦٨١ .

(٢) المرشد في الدراسات النحوية ٤ / ١٤٨ .

ومن شواهد النصب بإضمار "أنْ "وجوباً بعد النفي، قوله تعالى: ﴿لاَ يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا وَلاَ يُخَفَّفُ عَنْهُم مِّنْ عَذَابِهَا "[1] .

والنصب ــ هنا ــ على الوجه الرابع، لأن المقصود ــ والله أعلم ــ نفي القضاء فيترتب عليه نفي الموت .

والمقصود بالنفي المحض، أن يكون خالصاً من معنى الإثبات، فإن دخل على نفي نحو: ما تزال تأتينا فتحدثنا، أو انتقض بـ "إلاّ "نحو: ما تأتينا إلاّ فتحدثنا، وما قام فيأكل إلا طعامه، وجب الرفع، ولهذا رفع المضارع في قول الفرزدق [2]:

وما قام منّا قائمٌ في نديِّنا　　فينطقَ إلاّ بالتي هي أعرفُ

وكما يطرد نصب الفعل المضارع بأن مضمرة وجوباً بعد الفاء في جواب نفي، ــ أيضاً ــ يطرد نصبه في جواب طلب، ويشمل [3]:

١ ــ الأمر، مثل: ائتني فأحدثك، تريد أن الإتيان سبب للحديث، فينتصب على تقدير: ليكن منك إتيان فحديث، وأحسن إلى الناس فيحسنوا إليك، ومنه قول أبي النجم [4]:

يا ناقُ سِيرِي عَنَقاً فسيحـــا　　إلى سليمـــانَ فنستريحـــا

---

(١) فاطر / ٣٦ .

(٢) البيت من الطويل:

والشاهد: جواز نصب المضارع "فينطق "؛ لوقوع "إلاّ "بعد الفاء .

وضبط "ينطق "بالرفع، بعد الفاء المسبوقة بنفي غير محض .

ديوانه ٢ / ٢٩، والكتاب ٣ / ٣٢، وشرح ابن الناظم ٦٨٠، الأشموني ٣ / ٣٠٤ .

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٤ / ٢٦ وما بعدها، وشرح شذور الذهب ص ٣٦٩ .

(٤) البيت من الرجز، أو بيتان من مشطوره .

والشاهد: نصب الفعل المضارع "فنستريحا "بأن مضمرة وجوباً بعد فاء السببية الواقعة في جواب الأمر .

ينظر: شرح التسهيل ٤ / ٢٨، والعيني ٤ / ٣٨٧، والدرر ٢ / ٧، وشرح شذور الذهب ص ٣٧٢، سيبويه ٣ / ٣٥، وأوضح المسالك ٤ / ١٨٢ .

٢ ــ النهي، كقوله تعالى: "وَلاَ تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ "(١)، "وَلاَ تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي "(٢)، "وَلاَ تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْواً بِغَيْرِ عِلْمٍ "(٣) .

٣ ــ الدعاء، مثل: ربِّ وفقني فأطيعك، وأعني فانتصر على عدوي وعدوك، ومنه قوله ــ تعالى ــ: "رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلاَ يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوُا العَذَابَ الأَلِيمَ "(٤)، وقول الشاعر (٥):

ربِّ وفقني فلا أعدلَ عن . . سَنَنِ السَّاعينَ في خير سَنَنْ

وشرط الدعاء أن يكون بصريح الفعل، فإن قلت: رحم الله زيد فيدخله الجنة، وسقياً لك فيرويك الله، لم يجز النصب (٦) .

٤ ــ الاستفهام، كقوله ــ تعالى ــ: "فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلَ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ "(٧) .

ولا فرق ــ في الاستفهام ــ بين أن يكون بالحرف، كهذه الآية، أو بالاسم مثل قوله ــ

---

(١) الأنفال / ٤٦ .

(٢) طه / ٨١ .

(٣) الأنعام / ١٠٨ .

(٤) يونس / ٨٨ .

(٥) البيت من الرمل، ولم يعلم قائله .
والشاهد: حيث نصب الفعل المضارع الذي هو (أعدل) بأن مضمرة وجوباً بعد الفاء في جواب الدعاء .
ينظر: شرح شذور الذهب ص ٣٧٣، والعيني ٤ / ٣٨٨، والدر ٢ / ٨، الهمع: ٢ / ١١ .

(٦) ينظر: شرح التسهيل ٤ / ٢٩، والمرشد ٤ / ١٤٩، شرح شذور الذهب ص ٣٧٤ .

(٧) الأعراف / ٥٢، قال النسفي ٢ / ٥٦ "أو ترد "جملة معطوفة على الجملة قبلها داخلها معها في حكم الاستفهام، كأنه قيل: فهل لنا من شفعاء، أو هل نردّ ؟ ورافعه وقوعه موقعاً يصلح للاسم، كقولك ــ ابتداء ــ هل يضرب زيد، أو عطف على تقدير: هل يشفع لنا شافع، أو هل نرد ؟ فـ "نعمل "جواب الاستفهام ــ أيضاً ــ ".

تعالى ـــ: "مَن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافاً كَثِيرَةً "[1] . أو بالظرف، مثل: أين المسجد فأذهب إليه ؟ ومتى تسافر فأصحبك ؟ وأي بيت تقصد فتستريح ؟

ومن النصب بعد الفاء في جواب الاستفهام، قول الشاعر [2]:

هـــــل تعرفون لُباناتي فأرجُـــــوَ أنْ

تُقضي فيرتدُ بعضُ الروحِ في الجســـــــدِ

ويشترط في الاستفهام ألاّ يكون بأداة تليها جملة اسمية خبرها جامد، مثل: هل أخوك زيد فأكرمه ؟ فيجب رفع المضارع ـــ في هذا المثال، كما عرفت على تقدير عطف المصدر المؤول بعد الفاء على مصدر مقدر قبلها . وفي مثل هذه الجملة، ليس قبله الفاء ما يصلح تقديره بمصدر، فيمتنع النصب .

فإن ولى الأداة جملة فعلية، مثل: متى تسافر فأودعك ؟ أو جملة اسمية خبرها وصف مشتق، مثل: هل أخوك مسافر فأصحبه ؟ وجب النصب إن قصدت السببية والعطف [3] .

٥ ـــ العَرْض: مثل: ألا تزورنا فنكرمك، ألا تذهب إلا معرض الكتاب فتشاهد الجديد من المطبوعات، ألا تنزل فتصيب خيراً، وهو كجواب النفي بعد الاستفهام، والمعنى: إذا نزلت

---

(١) البقرة / ٢٤٥ ... وقد اختلف القراء السبعة في صيغة هذا الفعل وفي حركة آخره، أي في تشديد العين وتخفيفها، ورفع الفاء ونصبها، وإسقاط الألف، وإثباتها في قوله: "فيضاعفه ".

فيقرأ ابن كثير "فيضعّفه "برفع الفاء من غير ألف مشددة العين .

وقرأ ابن عامر ... بالتضعيف ـــ أيضاً ـــ ونصب الفاء .

وقرأ عاصم بالألف ونصب الفاء .

وقرأ أبو عمرو بإثبات الألف ورفع الفاء، وكذا قرأ نافع وحمزة والكسائي .

انظر: كتاب السبعة ص ١٨٤ .

(٢) البيت من البسيط .

والشاهد فيه (فأرجو) حيث نصب، بأن مضمرة وجوباً ؛ لأنه جواب الاستفهام .

ينظر: التصريح ٢ / ٢٣٩، والعيني ٤ / ٣٨٨، وشرح التسهيل ٤ / ٢٩، وشفاء العليل ٢ / ٩٢٩، وشرح الأشموني ٣ / ٣٠٢، وشرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٤٥ .

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٤ / ٢٩، والمرشد ٤ / ١٥١، وشرح شذور الذهب ٣٧٤ .

أصبت . ومنه قول الشاعر [1]:

يا ابن الكرامِ ألا تَدْنو فتُبصـــــــر ما

قد حدَّثـــــوكَ فما راء كَمَـــنْ سَمِـــعَا

٦ ــ التحضيض، مثل: لولا تجتهد فتحقق آمالك، وهلا أمرت فتطاع، ومنه قوله ــ تعالى ــ: "رَبِّ لَوْلا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ "[2]، أي هلاّ تؤخرني إلى أجل قريب، قال بعضهم: والظاهر أن لولا في أمثال هذه تكون للتمني [3] وقول الشاعر[4]:

لولا تعوجين يا ســـلمى على دنف . فتخمدي نار وجد كاد يُفنيه

٧ ــ التمني، مثل: ليت لي مالاً فأحج به، ليت لي قوة فأحرر بيت المقدس، ومنه قوله ــ تعالى ــ: "يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزاً عَظِيماً "[5]،

وقول الشاعر [6]:

---

(١) البيت من البسيط، ولم يعرف قائله .

والشاهد في (فتبصر) حيث نصب ؛ لأنه جواب العرض .

ينظر: شرح شذور الذهب ص ٣٢٢، وشرح التسهيل ٤ / ٣٣، وشرح الأشموني ٣ / ٣٠٢ .

(٢) المنافقون / ١٠ .

(٣) حاشية السجاعي على شرح القطر ص ٥١

(٤) البيت من البسيط، مجهول القائل .

والشاهد في (فتخمدي) حيث نصب بأن مضمرة بعد الفاء الواقعة جواباً للتحضيض .

ينظر: شرح الشافية الكافية / ١٥٤٦، شفاء العليل ٢ / ٩٢٩، والهمع ٢ / ١٢، والأشموني ٣ / ٣٠٣ .

(٥) النساء / ٧٣ .

(٦) البيت من البسيط، مجهول القائل .

والشاهد في (فنصطحبا) حيث نصب بأن مضمرة بعد الفاء الواقعة في جواب التمني .

ينظر: شرح الشافية الكافية / ١٥٤١، وشفاء العليل ٢ / ٩٣٠، والأشموني ٣ / ٣٠٣ .

يا ليتَ أُمَّ خليد واعدتْ فَوفَتْ ودام لي ولها عُمْرٌ فَنصطحِبـا

٨ ــ الترجي: هل ينصب المضارع بعد الفاء في جواب الترجي ؟

اتفق النحاة على نصب المضارع بعد الفاء في جواب النفي المحض، وفي جواب الأمر، والنهي، والدعاء، والاستفهام، والعرض، والتحضيض، والتمني ... واختلفوا في نصبه بعد الفاء في جواب الترجي [١] .

فذهب البصريون إلى أن الترجي في حكم الواجب، وأنه لا ينصب الفعل بعد الفاء جواباً له، وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك .

قال ابن مالك [٢]: وهو الصحيح ؛ لثبوته في النثر والنظم، قال الله ــ تعالى ــ: "وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى * أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ الذِّكْرَى " [٣]، وقال:"لَّعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ * أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ "[٤]، في قراءة من نصب فيهما [٥].

وقال أبو حيان: يمكن تأويل الآيتين بأن النصب فيهما من العطف على التوهم[٦]، لأن خبر (لعل) كثر في لسان العرب دخول "أن "عليه [٧] .

وقال ابن مالك ــ في شواهد التوضيح: "وفي: "لا يدري لعله يستغفر فيسب نفسه "جواز الرفع باعتبار عطف الفعل على الفعل، وجواز النصب باعتبار جعل "فيسب "جواباً لـ "لعل "، فإنها مثل "ليت "في اقتضائها جواباً منصوباً، وهو مما خفي على أكثر النحويين "[٨] .

وفي شرح التسهيل: "وقال الكوفيون: "لعل "تكون استفهاماً، وشكا، وتجاب في الوجهين،

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ٤ / ٣٣، ٣٤ .

(٢) ينظر: المرجع السابق ٤ / ٣٤ .

(٣) عبس / ٤ / ٥ .

(٤) غافر / ٣٦، ٣٧ .

(٥) قرأ عاصم بالنصب، والباقون بالرفع . وكذلك في آية عبس . انظر كتاب السبعة ص ٥٧٠، ٦٧٢ .

(٦) الأنسب في القرآن العطف على المعنى .

(٧) ينظر: الهمع ٢ / ١٢ .

(٨) شواهد التوضيح والتصحيح ص ١٥٠ .

ومن أمثلتهم: لعلي سأحج فأزورك " [1] .

والبصريون لا يعرفون الاستفهام بـ "لعل "، ولا نصب الجواب بعدها .

والصحيح أن الترجي قد يحمل على التمني، فيكون له جواب منصوب، كقراءة حفص عن عاصم [2] "لَّعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ * أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ "[3] .

وأنشد الفراء [4]:

علَّ صروفَ الدَّهْر أو دُولاتها . . تُدلْنا اللمَّةَ من لَمّاتِهـا

فتستريح النفس من زفراتها "أ هـ [5]

وفي معاني القرآن للفراء: "فأطلع " بالرفع يرده على قوله: "أبلغ "،ومن جعله جواباً لـ "لعل " نصبه، وقد قرأ به بعض القراء، فنصب على الجواب بـ "لعل " [6] . و "عل "لغة في لعل.

وإذا كانت الآية القرآنية قرئت بالرفع وبالنصب، وجمهور القراء يرفعون .

فإن هذا البيت ورد بنصب تستريح في كل مواضعه . فهذان شاهدان لنصب المضارع بعد فاء السببية المسبوقة بأداة الترجي. وهو ما ذهب إليه الكوفيون .

وقد منع ذلك البصريون، وخرجوا قراءة النصب على أن "لعل "أشربت معنى "ليت "، أو على أنه من العطف على المعنى، لأنه يكثر دخول "أن "الناصبة على خبر "لعل "حملاً على "عسى "فكأن التقدير: لعلي أن أبلغ . . . فأطلع، كما عطف "أطلع "في قراءة الرفع على "أبلغ ".

والإشراب والتوهم خلاف الأصل . فالأقوى مذهب البصريين [7] .

---

(١) شرح التسهيل ٤ / ٣٤ .

(٢) ينظر: معجم القراءات ٦ / ٤٦، والإتحاف ص ٣٧٩ .

(٣) غافر / ٣٦ .

(٤) رجز . أنشده ابن جني في الخصائص ١ / ٣١٦، والمغني ١ / ١٥٥، والإنصاف ١ / ٢٢٠، مسألة ٢٦، ومعاني القرآن للفراء ٣ / ٩، ٢٣٥، والعيني ٤ / ٣٩٦، واللسان مادة "لم ".

(٥) شرح التسهيل ٤ / ٣٤ .

(٦) معاني القرآن ٣ / ٩، وانظر الجنى الداني ١٢٩، والمساعد ٣ / ٨٩ .

(٧) ينظر: المرشد ٤ / ١٥٥ .

وقد جعل بعض النحاة في حكم النفي ما دل عليه من تشبيه، أو لفظ قلما، أو قد . مثل قولهم: كأنك وال علينا فتشتمنا، أي: ما أنت وال .

وحكى عن بعض الفصحاء: قد كنت في خير فتعرفه، أي: ما كنت في خير، وقلما نسألك فتجيبنا . وكل ذلك من النفي المؤول، ومنه: غير قائم الزيدان فتكرمَهما، وغير مذنب الرجلان فتعاقبهما [1] .

واشترط لصحة النصب في جواب الأمر شرطان [2]:

أحدهما: أن يكون بصيغة الطلب، فلو قلت: حسبك الحديث فينام الناس، وجب الرفع، لأن الدال على الأمر جملة خبرية .

والثاني: ألاّ يكون بلفظ اسم الفعل، ففي قولك: صه فنسمع، ونزال عندنا فنكرمك، يجب رفع المضارع .

هذا مذهب جمهور النحاة، ولم يشترط الكسائي هذين الشرطين، فيصح عنده النصب في الأمثلة المتقدمة .

وابن جني وابن عصفور، أجازا النصب في جواب اسم الفعل إذا كان من لفظ الفعل، مثل: نزال عندنا فنكرمك، ووافقا الجمهور إذا كان اسم الفعل ليس من لفظ الفعل . مثل: صه فتسمع، ومكانك فتسلم .

وقد اجتمع النصب ــ بعد فاء السببية ــ في جواب النفي، وفي جواب النهي، في قوله ــ تعالى ــ: "وَلاَ تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّن شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مَنَ الظَّالِمِينَ "[3] ؛ لأن "فتطردهم "جواب " "وما عليك من حسابهم من شيء "و "فتكون من الظالمين "جواب: ولا تطرد الذين يدعون "[4] .

---

(١) ينظر: نفس المصدر والصفحة .

(٢) ينظر: شرح شذور الذهب ص ٣٧٢ .

(٣) الأنعام / ٥٢ .

(٤) مشكل إعراب القرآن ١ / ٢٥٣، وينظر: أوضح المسالك ٤ / ١٨٤ .

وشذ النصب بعد "فاء السببية "التي لم تسبق بنفي أو طلب، ومن ذلك قول الشاعر [1]:

سأتركُ منزلي لبني تميم ∴ وأَلْحَقُ بالحجاز فأستريحا

وقول الأعشى [2]:

هنالك لا تجزونني عند ذاكُمُ ∴ ولكنْ سيجزيني الإله فيُعْقِبا

فقد نصب "أستريح "في البيت الأول، و " يعقب "في البيت الثاني، ولم تسبق الفاء ــ في البيتين ــ بنفي أو طلب، وهذا عند سيبويه من اضطرار الشعراء [3] .

وكما ينصب المضارع "بأنْ "مضمرة وجوباً بعد فاء السببية المجاب بها نفي محض أو طلب محض، ينصب بها ــ أيضاً ــ بعد الواو الدالة على المعيّة، وذلك في جميع المواضع التي ينصب فيها ــ بأن مضمرة وجوباً ــ بعد الفاء [4] .

١ ــ فمن النصب بها بعد النفي المحض، قوله ــ تعالى ــ: "وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ "[5] .

٢ ــ ومن النصب بعد الأمر، قول الشاعر [6]:

فقلت ادْعي وأدْعُوَ إنَّ أنْدى ∴ لصوتٍ أن يُنـــادى داعيانِ

---

(١) البيت من الوافر، وقائله: المغيرة بن حبناء التميمي الحنظلي .
ينظر: شرح شذور الذهب ص ٣٦٨، والكتاب ٣ / ٣٩، والمقتضب ٢ / ٢٤، والمقرب ٢٦٣، وشرح ابن الناظم ٦٧٩، والهمع ٢ / ١٦ .

(٢) البيت من الطويل .
ينظر: ديوانه ص ٩٠، والتبصرة ص ٤٠٣، وضرائر الشعر ص ٢٨٤، الكتاب ٣ / ٣٩، الخزانة ٧ / ٤٢١، كتاب الشعر ١ / ٧١، وشرح أبيات المغني ٤ / ١١٥ .

(٣) ينظر: الكتاب ٣ / ٣٩، وشرح شذور الذهب ص ٣٦٨، والمرشد ٤ / ١٥٦ .

(٤) ينظر: شفاء العليل ٢ / ٩٣٠، ٩٣١ .

(٥) آل عمران / ١٤٢ .

(٦) البيت من الوافر، ونسب للأعشى، وقيل: للحطيئة، وقيل: دثار بن شيبان النمري .
والشاهد في "وأدعو "حيث نصب بتقدير "أنْ "بعد الواو .
ينظر: الكتاب ٣ / ٤٥، وابن يعيش ٧ / ٣٣، وشرح الأشموني ٣ / ٣٠٧، وابن الناظم ٦٨١ .

٣ ــ ومن النصب في جواب النهي، قوله تعالى: "وَلاَ تَلْبِسُوا الحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الحَقَّ "[١] .

٤ ــ ومن النصب بعد التمني، قوله ــ تعالى ــ: "يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلاَ نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ " [٢] .

٥ ــ ومن نصبه بعد الاستفهام على سبيل التمثيل قول الشريف الرضي [٣]:

أتَبيتُ ريَّان الجُفُونِ من الكَرَى .˙. وأبيتَ منك بليلةِ الملْسُوعِ

٦ ــ والعرض، مثل: ألا تسمع النصيحة وتعملَ بها .

٧ ــ والتحضيض، مثل: هلا تؤدي واجبك وتستحقَ أجرتك .

٨ ــ والترجي، مثل: لعلي أسافر وأغنمَ

ـ ملحوظة ـ

المضارع المعطوف على فعل الشرط بالفاء أو الواو، يجوز جزمه ونصبه . فإن جزم، فالواو والفاء حرف عطف يشرك ما قبله وما بعده في الجزم، وإن نصب، فالواو للمعيّة، والفاء للسببية، والمضارع ــ بعدهما ــ منصوب بـ "أنْ "مضمرة وجوباً، مثل: "إنْ تأتني وتحدثَنا أُحسنْ إليك "، و "من قام فيزورني أحسنت إليه " [٤]، يجوز في "تحدثنا "و "يزورني "الجزم والنصب .

---

(١) البقرة / ٤٢ .

(٢) الأنعام / ٢٧، قرأ ابن عامر وحمزة وعاصم ــ في رواية حفص ــ (ولا نكذب ونكون) بنصبهما، وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي وعاصم ــ في رواية أبي بكر ــ (ولا نكذب ونكون) برفعهما . وروى هشام بن عمار عن ابن عامر برفع "لا نكذب "، ونصب "نكون ".
انظر السبعة لابن مجاهد ص ٢٥٥ .

(٣) البيت من الكامل .
والتمثيل في "وأبيت "، حيث نصب بعد الواو المسبوقة باستفهام .
ينظر: ديوانه ٢٨٠، برواية: أهون عليك إذا امتلأتُ من الكرى .˙. إني أبيتُ بليلة الملسوع،
والمساعد ٣ / ٩١، وشرح الأشموني ٣ / ٣٠٧، وشفاء العليل ٢ / ٩٣١ .

(٤) ينظر: المساعد ٣ / ١٠٠، ١٠١، والمرشد ٤ / ١٦٤ .

المبحث الثاني

جزم المضارع الواقع جواباً للطلب في التقعيد النحوي

أولاً: الخلاف في جازم جواب الطلب إذا قصد به الجزاء

للجزم عوامل: حروف، وأسماء، فمن الحرف: (لام) الطلب، و (لا) الطلب، و (لم)، و (لما)، و (إن)، (أذما) عند سيبويه [1]، ومن الأسماء (ما)، و (مهما) ٠ ومن الاسم: ظرفاً الزمان، والمكان: (متى) و (أيان)، و (أين)، و (حيثما) أو أن يكون في جواب الطلب ٠

وقد جاء في القرآن الكريم آيات عدة، جاء فيها الفعل المضارع مجزوماً في جواب الطلب، دون أن يكون هناك عامل للجزم[2] ٠

وبناء على ذلك، اختلف النحاة في عامل هذا الجزم في جواب الطلب من الأمر، والنهي، والاستفهام ٠٠ وفي تحديد الجازم للفعل المضارع، وذلك على عدّه آراء [3]:

أولها: أنه مجزوم بشرط مقدر، يتضمنه الطلب، أو القول، وهو رأي سيبويه، أي أن الجازم عنده (إنْ) الشرطية المقدرة ٠

قال: "وإنما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب ": إن تأتني بـ (إن تأتني) ؛ لأنهم جعلوه معلقاً بالأول غير مستغن عنه إذا أرادوا الجزاء، كما أن (إن تأتني) غير مستغنية عن آتك "[4]، بل هو في حاجة إلى جواب الشرط ٠

ثانيها: أن الجزم بالطلب الذي ناب مناب الجازم الذي هو الشرط المقدر، كما أن النصب بـ (ضرباً) في قولك: (ضرباً زيداً) لنيابته عن (اضرب) لا لتضمنه معناه ٠

---

(١) الكتاب ٣ / ٥٦ ٠

(٢) تذكر هذه الشواهد موضحة فيما بعد ٠

(٣) ينظر المرادي ٤ / ٢١٢ ٠

(٤) الكتاب ٣ / ٩٣، ٩٤ ٠

وهو مذهب الخليل [١]، والمبرد [٢]، وبه قال السيرافي [٣]، واختاره ابن مالك[٤] زعم الخليل: أن هذه الأوائل كلها فيها معنى (إنْ)، فذلك انجزم الجواب، لأنه إذا قال: ائتني آتك، فإن معنى كلامه: إن يكن منك إتيان آتك[٥] .

وقال المبرد: "وأعلم أن جواب الأمر والنهي ينجزم بالأمر والنهي، كما يجزم جواب الجزاء بالجزاء، وذلك لأن جواب الأمر والنهى يرجع إلى أن يكون جزءا صحيحاً "[٦] .

وقال ابن مالك: "والوجه أن يكون مجزوماً بجواب الأمر "[٧] .

وقال السيرافي: "جزم جواب الأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني، والعرض بإضمار شرط في ذلك كله "[٨] .

ثالث الآراء: أن الجزم بشرط مقدر بعد الطلب .

وهو قول أكثر المتأخرين من الجمهور [٩]، ورجحه ابن هشام [١٠]، والشيخ خالد الأزهري [١١]، واختاره الأشموني [١٢]، وأبو حيان [١٣]، والمرادي [١٤] .

---

(١) ينظر في الكتاب ٣ / ٩٤ .

(٢) ينظر: المقتضب: ١٣٣/٢ .

(٣) ينظر المسائل المنثورة ص ١٥٩، المغنى ٢٢٦/١، هامش الكتاب ٣/ ٩٤ .

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٦٠/٤، شرح الكافية الشافية ١٥٦٩/٣، وحاشية الصبان ٣ / ٣٠٩ .

(٥) ينظر الكتاب ٣ /٩٤ .

(٦) المقتضب ١٣٣/٢ .

(٧) شرح التسهيل ٦٠/٤ .

(٨) ينظر: هامش الكتاب ٩٤/٣ .

(٩) ينظر: المغنى ٢٢٦/١، شرح المفصل ٧/ ٤٨ .

(١٠) ينظر: أوضح المسالك ٤ / ١٨٧، المعنى ١ /٢٢٦ .

(١١) ينظر: شرح التصريح ٢ / ٢٤١، ٢٤٢ .

(١٢) ينظر: شرح الأشموني ٣ / ٣١٠ .

(١٣) ينظر: التذييل ٦ / ٦٥ .

(١٤) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ٤ / ٢١٣ .

قال ابن يعيش: " اعلم أن الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض، يكون جوابها مجزوماً، و عند النحويين: أن جزمه بتقدير المجازاة، وأن جواب الأمر والأشياء التي ذكرناها معه هو جواب الشرط المحذوف في الحقيقة ؛ لأن هذه الأشياء غير مفتقرة إلى الجواب، والكلام بها تام، ألا ترى أنك إذا أمرت فإنما تطلب من المأمور فعلاً، وكذلك النهي، وهذا لا يقتضي جواباً ؛ لأنك لا تريد وقوف وجود غيره على وجوده "[1].

رابعها: ما حكاه أبو حيان: أن الجزم بلام الأمر المقدرة، فإذا قال: ألا تزل تصب خيراً، فمعناه: لتصب خيراً .

وهو قول الكسائي[2]، وأجازه الفارسي [3]، وابن مالك [4]، وذلك على حد قول الشاعر[5]:

محمدُ تَفدْ نفسَك كلُّ نفسٍ ... إذا ما خفتَ من أمر تَبَالا

ثم عقب أبو حيان على ذلك بقوله: "وهذا ـــ الرأي ـــ ليس بشيء ؛ لأنه لا يطرد في مواضع الجزم إلا بتجوز كثير "[6] .

خامسها: أنه مجزوم بجواب أمر مقدر .

وهو قول المبرد [7]، والزجاج[8]، والحريري[9]، والأنباري[10]، وضعفه الرضي[11].

---

(١) شرح المفصل ٧ / ٤٨ .

(٢) ينظر: المسائل المنثورة ص ١٦٨، شرح التسهيل ٤ / ٦٠ .

(٣) في كتاب الشعر ١ / ٥٣، وفي المسائل المنثورة ص ١٦٨ قصره على الضرورة الشعرية .

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية ص ١٥٦٩ .

(٥) البيت من الوافر .

والشاهد في (محمد تفد) ؛ حيث أضمرت اللام، أي: لتفد .

ينظر: شرح التسهيل ٤ / ٦٢، المغني ١ / ٢٢٤ .

(٦) التذييل ٦ / ٦٥١، ينظر: الأشموني ٣ / ٣١، الهمع ٢ / ١٥ .

(٧) ينظر: المقتضب ٢ / ٨١، ٨٢ تقديره: قل لعبادي قولوا التي هي أحسن يقولوا .

(٨) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣ / ١٦٢ .

(٩) ينظر: درة الغواص في أوهام الخواص ٤٣٢ .

(١٠) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٢ / ٥٩ .

(١١) بقوله: "وليس بشيء لما فيه من التكلف ما فيه "ينظر:شرح الكافية ٢ / ٢٦٦ .

سادسها: أن الجازم هو: الأمر بالقول .

وبه قال الأخفش [١]، وابن الحاجب [٢]، وابن خروف [٣]، ونسبة ابن عطية للمبرد[٤] .

الرأي الراجح:

بعد هذا العرض لآراء العلماء في جزم جواب الطلب تبين لي أن كل الآراء التي قيلت في توجيه الجزم في الفعل المضارع بعد الطلب (الأمر بالقول) يدور معظمها حول معنى واحد، وهو أن عامل الجزم: الأمر بالقول، سواء كان مباشراً بنفسه، أو بنيابته عن أمر مقدر، أو بالشرط المحذوف بعده ... الخ .

ولكن أقرب هذه الآراء إلى الصحة هو: إضمار الشرط بعد الطلب .

وعلى هذا فلا يكون الأمر نفسه هو الجازم، ولا نيابته عن الشرط المحذوف، ولا لتضمنه معناه ؛ لأن التضمين خلاف الأصل، وحذف الشرط لا يقتضي تغييره، وبهذا يكون الجازم هو: الشرط المحذوف [٥] . وهذا يمثل الرأي الثالث[٦] .

وخاصة بعد أن ذُكِرتْ اعتراضات ترد كلاً من الآراء الآتية: [٧]

الأول، والثاني، والرابع، والخامس .

---

(١) أي أن الفعل (يقيموا) في قوله تعالى: "قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلاَةَ "جواب (قل) وجزم به، ينظر: معاني القرآن ١ / ٢٤٤، ٦١٤ .

(٢) ينظر الأمالي ١ / ١٢٠ .

(٣) ينظر: شرح الجمل ص ٨٦٤ .

(٤) ينظر المحرر الوجيز ٣ / ٤٦٤ .

(٥) ينظر: موقف العلامة ابن الشجري من النحويين في كتابه الأمالي الشجرية، رسالة الماجستير ص٣١٠ للباحثة / هدي حسن سيد المكتبة الجعفرية بيني عدي .

(٦) أنظره ص(٢٣) من البحث .

(٧) ينظر الاعتراضات في: حاشية الصبان ٣/ ٣١، شرح الجمل ٢/ ١٩٢، الهمع ٢ / ١٥، المسائل المنثورة ١٥٦، الإيضاح العضدي ٣٣٣، شرح الأشموني ٣/ ٣١٠، شرح الكافية ٢ / ٢٦٦ .

ثانياً: "استلزام جزم المضارع في جواب الطلب "

١ ـ استلزام جزمه في جواب الأمر:

الفعل المضارع يجزم في ثلاثة مواضع: (١)

أولهما: إذا سبق بأداة من الأدوات التي تجزم المضارع، وهي نوعان:

الأول: أدوات تجزم فعلاً واحداً، وهي أربعة أحرف: اللام الطلبية، و "لا "الطلبية، و "لم "، و "لما ".

الثاني: أدوات تجزم فعلين: فعل الشرط، وجواب الشرط .

وهي إحدى عشرة أداة: "إنْ، إذما، من، ما، مهما، متى، أيان، أين، أني، حيثما، أيّ ".

وثانيهما: أن يتبع فعلاً مجزوماً، مثل: "وَمَن يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِراً إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ "(٢)، والتابع يعرب كمتبوعه .

وثالثهما: إذا وقع جواباً للطلب وهو موضوع هذا البحث .

فيجزم في جواب الأمر الصريح، أو ما دلّ على معناه، وذلك إذا لم توجد قبله "فاء السببية "(٣)، وقصد معنى الجزاء ؛ لأن علة الجزم تكمن في المعنى لا في اللفظ. فما جاز فيما جاء بصريح اللفظ في الأمر وغيره(٤)، جاز فيما جاء بمعناه(٥)، وذلك بشروط مجتمعة (٦)

أولهـا: أن تكون مسبوقة بنوع من أنواع الطلب المحض أو ملحقاته، وقد عرفنا أنواعه الثمانية ـــ فيما سبق(٧) .

---

(١) ينظر: الكتاب ٣ / ٥٦، شرح المفصل ٧ / ٤٠، المرشد ٤ / ١٨٥ .

(٢) النساء / ١٠٠ .

(٣) ينظر: أوضح المسالك: ٤ / ١٨٧ .

(٤) من: النهي، والاستفهام .... الخ .

(٥) ينظر: شرح المفصل: ٧ / ٤٩ .

(٦) تنظر في: الكتاب ٣ / ٩٣ وما بعدها، شرح الكافية للرضي ٢ / ٢٦٤، وشرح المفصل ٧ / ٤٨، عدّة السالك: ٤ / ١٨٧، ١٨٨، الأساليب الإنشائية ص ١٨١ .

(٧) ينظر ص (٦) من البحث .

ثانيها: أن يستقيم المعنى بالاستغناء عن أداة الطلب، وإحلال "إنْ "الشرطية محلها وذلك بصورة مؤقتة، أو تخيلية، لترشدنا إلى صحة الجزم، أو عدم صحته، تبعا لسلامة المعنى أو فساده.

ثالثها: أن يكون المضارع ــ بعد أداة الطلب ــ جواباً وجزاء للطلب الذي قبلها، أي مسببة عنه، كتسبب جزاء الشرط على فعل الشرط .

فمتى اجتمعت هذه الشروط، جزم الفعل، مثل قولهم ــ في الأمر الصريح ــ:

" أفْضِلْ على من شئت تكن أميره، واستغن عمن شئت تكن نظيره، واحتج إلى من شئت تكن أسيره "[1]، وقوله ــ صلى الله عليه وسلم ــ: "ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء "[2] .

ومنه قوله تعالى: (قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَنصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ)[3] .

والتأويل: إن تفضل على من شئت تكن أميره، وإن تستغن تكن نظيره، وإن تحتج تكن أسيره، وإن ترحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء، وإن تقاتلوهم يعذبهم الله .... والشواهد على ذلك من القرآن الكريم كثيرة تأتي فيما بعد .

ومما جاء على معنى الأمر:

١ـ اسم الفعل[4] .

فليس بين العلماء خلاف في جواز جزم المضارع بعد اسم فعل الأمر، إذا لم يكن المضارع مقترناً بالفاء، حيث لا فرق بين كون الطلب بالفعل ــ كما مر ــ وكونه باسم الفعل[5] .

تقول: "نزال أكرّمْك "، و " مناع زيداً من الشر تؤجرْ "، "تراك زيداً يخرج "، "عليك زيداً أكرمْك "، "دونك عمراً أحسن إليك، و "صه أكلمْك "، "مَهْ تكرمْ "، و "رويدك أحسن

---

(١) ينظر: نهج البلاغة للإمام علي بن أبي طالب ص ٣١١ .

(٢) سنن الترمذي ــ كتاب البر ج ٣ ص ٢١٧ .

(٣) التوبة / ١٤ .

(٤) أجاز ذلك الرضي في شرحه للكافية ٢ / ٢٦٦، حيث قال: اعلم أنه يجوز جزم الجواب بعد أسماء الأفعال، نحو: صه، ونزال، وتراك .

(٥) ينظر: شرح شذور الذهب ٤١٦، ٤١٨، أوضح المسالك ٤ / ١٨٩ .

إليك "[1].

ومنه قول: عمرو بن الإطنابة: [2]

وقولي كلَّما جَشأَتْ وجاشتْ ∴ مكانكِ تُحمدي أو تستريحي

فجزم "تحمدي "بعد قولك: "مكانك "، وهو: اسم فعل أمر بمعنى: اثبتي .

وقول الشاعر[3]:

رويدَ تصاهلْ بالعراق جيادُنا ∴ كأنك بالضَّحَّاك قد قام نادبُه

فجزم "تصاهل "في جواب اسم الفعل "رويد "؛ لأنه بمعنى: تمهلْ .

ومنه قولهم: "حسبك الحديث ينم الناس "، بمعنى: اكففْ[4] .

وفي القرآن الكريم: (عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لاَ يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ) [5] قوله تعالى: (عليكم) اسم فعل وبه انتصب (أنفسكم)، والتقدير: احفظوا أنفسكم، ولذلك جزم جوابه .

---

(١) ينظر: وقفات في جزم المضارع في جواب الطلب ص ٤ .

(٢) البيت من الوافر .

وتوضيح الشاهد فيه: "مكانك تحمدي "؛ حيث جزم الفعل "تحمدي "في جواب شرط مدلول عليه باسم الفعل الدال على الأمر، وتقدير الكلام: مكانك إن تثبي، تحمدي .

ينظر: شرح الأشموني ٣ / ٣١٢، شرح شذور الذهب ص ٤١٦، أوضح المسالك: ٤ / ١٨٩، شرح المفصل ٤ / ٧٤، المقرب ١ / ٢٧٣، المغني ١ / ٢٠٣ .

(٣) البيت من بحر الطويل، ولم ينسب لقائل .

ينظر: اللسان "رود "، المقاصد الشافية ٦ / ٧٩ .

(٤) توضيح المقاصد والمسالك ٤ / ٢١٧، وشرح الأشموني ٣ / ٣١٢ .

وعلق الصبان في حاشيته على الأشموني ٣ / ٣١٢ بقوله: "حسبك "إما اسم فاعل، بمعنى: كافيك، وإما اسم فعل مضارع، بمعنى: يكفي، فقول الشارح: أكفف، بيان للمراد من جملة المبتدأ والخبر، أو من جملة اسم الفعل وفاعله، لا لمعنى لفظ (حسب) .

(٥) المائدة / ١٠٥ .

و (لا يضرِّكمْ) فيه وجهان: [1] .

الأول: أن يكون خبراً مرفوعاً، على أنه مضارع مستأنف .

الثاني: أن يكون جواباً للأمر مجزوماً، ولكنه حرّك بالضم اتباعاً لضمة الضاد المنقولة إليها من الراء المدغمة، أي: لا يضررْكم ويجوز أن تكون "لا "هنا نهياً، كقولك: لا تقم إذا قام غيرك .

٢ ـ ما جاء بلفظ الخبر:

يجزم الجواب إذا جاء الطلب بلفظ الخبر، ويكون دعاء: نحو: غفر الله لك يدخلْك الجنة، أي: إن غفر لك يدخلك الجنة، و "غفر الله لي أنج من عذاب الله "؛ أي: إن غفر أنجُ، ومعناه معنى: اللهم اغفر لي أنج، لكنه جاء مجيء لفظ الإخبار بالغفران على خلاف الأصل، فصح الجزم ؛ لأن معنى الشرط فيه صحيح .

ويكون غير دعاء: نحو قولهم: حسبك ينم الناس "؛ أي: اكتف ينم الناس ؛ وقالوا "اتقي الله امروٌ فعل خيراً يثبْ عليه[2]، معناه: ليتق .

وللوقوف على الحقيقة لابدّ من ذكر نصوص نحوية تؤيد ما قلناه:

قال سيبويه ــ في باب الحروف التي تنزل بمنزلة الأمر والنهي، لأن فيها معنى الأمر والنهى ــ "فمن تلك الحروف: حسبك، وكفيك، وشرْعك، وأشباهها، تقول: حسبك ينم الناس ومثل ذلك: اتقي الله امرؤ وفعل خيراً يثب عليه ؛ لأن فيه معنى: ليتق الله امرؤ وليفعل خيراً وكذلك ما أشبه هذا "[3] .

وقال الرضي: "ثم اعلم أنه يجوز جزم الجواب بعد الأمر المدلول عليه بالخبر، نحو: حسبك، أو كفيك: أو شرعك: ينم الناس، و: اتقي الله امرؤ وفعل خيراً يثب عليه "[4]

وقال ابن يعيش: "تقدم من كلا منا أن الأمر والنهى قد يجابان بالجزم على تقدير: إضمار

---

(١) ينظر: التبيان للعكبري: ١/ ٤٦٥، ٤٦٦، الكشاف ١/ ٣٦٨ وفي المحتسب ١ /٢٢٠ قرأ الحسن: لا يضركم ــ بفتح الياء وضم الضاد، وسكون الراء، وقراء إبراهيم: لا يضركم ــ بكسر الضاد .

(٢) هذا القول لبعض العرب، كما ورد في التصريح ٢ / ٢٤٣ .

(٣) الكتاب ٣ / ١٠٠ .

(٤) شرح الكافية ٢ / ٢١٦ .

حرف الشرط بعدهما، لما بينهما من المشاكله، فكذلك ما كان في معنى الأمر والنهى، إذا أجيب يكون مجزوماً ؛ لأن العلة في جزم جواب الأمر إنما كانت من جهة المعنى، لا من جهة اللفظ، وإذا كان من جهة المعنى لزم في كل ما كان معناه معنى الأمر ... والخبر قد يستعمل بمعنى الأمر، نحو قوله [1]: (وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ) أي: ليرضعن، ومن ذلك قولهم في الدعاء: رحمه الله، لفظه لفظ الخبر، ومعناه الأمر ... الخ "[2]

ومنه قوله تعالى: [3] (هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ).

فجزم "يغفر "؛ لأنه جواب "تؤمنون "، لكونه في معنى: آمنوا، والدليل: قراءة ابن مسعود ـــ رضي الله عنه ـــ آمنوا ... وجاهدوا "[4]

فهو أمر بلفظ الخبر، وليس جواب (هل) ؛ لأن المغفرة لا تحصل بالدلالة على الإيمان، وإنما تحصل بنفس الإيمان والجهاد، وممن قال بذلك: الزجاج[5]، وابن الشجري [6]، والرضي [7]، وابن جني[8]، والزركشي[9] .

وعلى هذا يجيء الأمر بلفظ الخبر الحاصل تحقيقاً لثبوته ؛ وأنه مما ينبغي أن يكون واقعاً

---

(١) البقرة / ٢٣٣ .

(٢) ينظر: شرح المفصل ٧ / ٤٩ .

(٣) الصف / ١٠ ـــ ١٢ .

(٤) ينظر: البحر المحيط: ١ / ١٦٧ .

(٥) ينظر معاني القرآن وإعرابه ٥ / ١٦٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ٤٨ .

(٦) ينظر: أمالي ابن الشجري ١ / ٢٥٩ .

(٧) ينظر: شرح الكافية ٢ / ٢٤٧، ٢٤٨ .

(٨) ينظر: البرهان: ٣ / ٣٤٩ .

(٩) ينظر: البرهان: ٣ / ٣٤٩ .

ولابد، وهذا هو المشهور[1] .

وقيل[2]: عطف بيان على ما قبله، و (يغفر) جواب الاستفهام .

وقال أبو حيان: "قال بعض أصحابنا: الفعل الخبري لفظاً، الأمري معنى، لا يقاس، ولم يسمع منه إلا الذي ذكرناه "[3] .

وجعل الشاطبي مما جاء بلفظ الخبر، التحذير والإغراء، ونحوهما قياساً على ما سبق ؛ وذلك نحو: "إياك وزيداً تسلمْ منه "، و "أخاك تَقْوَبه ".

ومن هذا الباب ما قام من المصادر مقام أفعال الأمر، كـ "ضرباً زيداً يتأدبْ ".

وصرح الشاطبي بأن هذا كله إنما أتى به على ما يحتمله كلام ابن مالك، وما يسوغه القياس، ولم ير فيه نصاً[4] .

فكل ما دلّ على معنى الأمر ـــ وإن لم يكن بصيغة فعل الأمر المخصوصة ـــ يجوز عند الجمهور أن يجزم بعده المضارع، إذا خلا من الفاء، وقصد معنى الجزاء، فإن فقد شرط، أو أكثر، لم يصح الجزم، ووجب رفع المضارع وإعرابه على حسب ما يقتضيه السياق، ويستلزمه المعنى، وسيأتي في موضعه.

٢ ـ استلزام جزمه في جواب النهي

يجزم الفعل المضارع في جواب النهي، وذلك بالشروط السابق ذكرها [5]، حيث تبين لنا مما سبق أن جواب الطلب يجزم عند سقوط الفاء، إذا قصد الجزاء .

والجازم: هو شرط مضمر ملحوظ من الكلام المكون من جملة الطلب وجملة الجواب معاً .

وهو يقدر بـ "إنْ "والفعل المناسب .

واختيرت "إن "دون غيرها من حروف الجزاء، لأنها أم حروف الجزاء، فهي لا تفارق المجازاة، في حين غيرها من حروف الجزاء قد يتصرفن فيفارقن الجزاء .

---

(١) ينظر: المرجع السابق نفس الصفحة والجزء .

(٢) ينظر: أمالي ابن الشجري ١ / ٢٥٩ .

(٣) ينظر: الارتشاف ٢ / ٣٧٤ .

(٤) ينظر: المقاصد الشافية ٦ / ٨١ .

(٥) في ص (٢٧) من البحث .

والعلة في تقدير المجازاة ـــ هنا هي إيجاد مسوغ لجزم جواب الطلب ؛ إذ الطلب في حد ذاته لا يقتضي جواباً، ولا يفتقر إلى جواب، ولكن لما وجد جواب مجزوم، كان لابد من إيجاد ما ينجزم به هذا الجواب، ويتوقف عليه، لذلك قدّر النحويون المجازاة، بشرط مضمر، يقدر بـــ "إن "والفعل ؛ فهذا الإضمار، أو التقدير، هو وهميّ متخيل، الغرض منه تسويغ الجزم في جواب الطلب، لذا لا يصح أن ينجزم الجواب إلا إذا صح المعنى بتقدير: "إن قبل لا والفعل ".[1]

فإذا لم يصح المعنى بتقدير الشرط، لم يجز الجزم في الجواب .

فيجور الجزم في نحو: "علمني علماً أنتفعْ به [2] "، وقوله تعالى [3]: "ذَرْهُمْ يَأْكُلُوا[4] . . . "

ويمتنع الجزم في نحو: "أطعم جائعاً يبحث عن طعام "، فالجملة صفة .

ويجب في نحو: افتح صنبور الماء ينهمر ماؤه .

وأضاف أكثر النحويين[5] إلى هذا الشرط العام شرطاً آخر لصحة الجزم في جواب النهي، وهو: وقوع "لا "بعد "إنْ "الشر طية المقدرة دون أن يقع فساد في المعنى .

قال ابن مالك: [6]

وبعد غير النفي جزماً اعتمد ∴ إن تسقط الفا والجزاء قد قصد

وشرط جزم بعد نهى أن تضع ∴ "إنْ "قبل "لا "دون تخالف يقع

وفي شرح الأشموني [7]: "شرط الجزم بعد النهى صحة وضع "إنْ لا تفعل "

---

(١) ينظر وقفات في جزم المضارع في جواب الطلب ص ١١ .

(٢) ينظر: معاني القراء ١ / ١٥٧، ١٥٨ .

(٣) الحجر / ٣ .

(٤) وهذان مثالان للجزم في جواب الأمر والنهي .

(٥) ينظر: شرح المفصل ٧ / ٥٠، وسرح الجمل ٢ / ١٩٢، وشرح قطر الندي: ص ٨٢ .

(٦) شرح ابن عقيل ٢ / ٣٥٦ .

(٧) ٣ / ٣١١ .

فصح الجزم في نحو: "لا تدن من الأسد تسلمْ "، و "لا تكفر تدخل الجنة "؛ لأن التقدير: إن لا تدن من الأسد تسلمْ، وإن لا تكفر تدخل الجنة ؛ فصح المعنى، لأن عدم الدنو سبب في السلامة، وعدم الكفر سبب في دخول الجنة[1] .

قال سيبويه: "... وأما ما انجزم بالنهي، فقولك: "لا تفعلْ يكن خيراً لك [2] "، أي: إن لا تفعل المعصية يكن خيراً لك .

ومن الأمثلة التي يستقيم فيها المعنى ــ أيضاً ــ بعد النهي: "لا تكن عبد هواك تأمنْ سوء العواقب "و " لا تهمل مشورة الناصح الخبير تدركْ حميد الغايات "، و " لا تفش أسرار الناس تكسب ودهم "حيث أضمرت "إنْ "قبل "لا "واستقام المعنى .

ومن الأمثلة التي لا يستقيم فيها المعنى، ولذلك يرفع فيها المضارع في جواب النهى، ويمتنع الجزم، قولهم: لا تدن من الأسد يأكلك "، و "لا تكفر تدخل النار "، لأن التقدير: إن لا تدن من الأسد يأكلك، وإن لا تكفر تدخل النار، فهذا المعنى فاسد، والسبب هو إضمار "إن "الشرطية قبل "لا "، ولو لم يقدروها لاستقامت العبارة، واستقام المعنى .

ومنه ــ أيضاً ــ: لا تهمل يخمل شأنك، ولا تسرق تعاقب، و لا ترفع صوتك يزعج السامعين .

قال ابن هشام: "وشرط الجزم بعد النهي: كون الجواب أمراً محبوباً، كدخول الجنة، والسلامة، كما في قولك: "لا تكفر تدخل الجنة "، و "لا تدن من الأسد تسلمْ "، فلو كان أمراً مكروهاً، كدخول النار، وأكل السبع في قولك: لا تكفر تدخل النار، لا تدن من الأسد يأكلك "تعين الرفع، خلافاً للكسائي "[3] .

فبعض الكوفيين ــ وفي مقدمتهم الكسائي[4] ــ لا يشترط إحلال "إن " قبل أدوات

---

(١) ينظر: شرح شذور الذهب ص ٤١٨ .

(٢) الكتاب ٣ / ٩٣ .

(٣) شرح شذور الذهب ص ٤١٨ .

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١٩٣، المرادي ٤ / ٢١٣، والارتشاف ٢ / ٥٥٧، والتصريح ٢ / ٢٤٢ .

وفي شرح الأشموني [1]: "شرط الجزم بعد النهى صحة وضع "إنْ لا تفعل "

فصح الجزم في نحو: "لا تدن من الأسد تسلمْ "، و "لا تكفر تدخل الجنة "؛ لأن التقدير: إن لا تدن من الأسد تسلمْ، وإن لا تكفر تدخل الجنة ؛ فصح المعنى، لأن عدم الدنو سبب في السلامة، وعدم الكفر سبب في دخول الجنة[2] .

قال سيبويه: "... وأما ما انجزم بالنهي، فقولك: "لا تفعلْ يكن خيراً لك [3] "، أي: إن لا تفعل المعصية يكن خيراً لك .

ومن الأمثلة التي يستقيم فيها المعنى ــ أيضاً ــ بعد النهي: "لا تكن عبد هواك تأمنْ سوء العواقب "و " لا تهمل مشورة الناصح الخبير تدركْ حميد الغايات "، و " لا تفش أسرار الناس تكسب ودهم "حيث أضمرت "إنْ "قبل "لا "واستقام المعنى .

ومن الأمثلة التي لا يستقيم فيها المعنى، ولذلك يرفع فيها المضارع في جواب النهى، ويمتنع الجزم، قولهم: لا تدن من الأسد يأكلك "، و "لا تكفر تدخل النار "، لأن التقدير: إن لا تدن من الأسد يأكلك، وإن لا تكفر تدخل النار، فهذا المعنى فاسد، والسبب هو إضمار "إن "الشرطية قبل "لا "، ولو لم يقدروها لاستقامت العبارة، واستقام المعنى .

ومنه ــ أيضاً ــ: لا تهمل يخمل شأنك، ولا تسرق تعاقب، و لا ترفع صوتك يزعج السامعين .

قال ابن هشام: "وشرط الجزم بعد النهي: كون الجواب أمراً محبوباً، كدخول الجنة، والسلامة، كما في قولك: "لا تكفر تدخل الجنة "، و "لا تدن من الأسد تسلمْ "، فلو كان أمراً مكروهاً، كدخول النار، وأكل السبع في قولك: لا تكفر تدخل النار، لا تدن من الأسد يأكلك "تعين الرفع، خلافاً للكسائي "[4] .

فبعض الكوفيين ــ وفي مقدمتهم الكسائي[5] ــ لا يشترط إحلال "إن " قبل أدوات

---

(١) ٣ / ٣١١ .

(٢) ينظر: شرح شذور الذهب ص ٤١٨ .

(٣) الكتاب ٣ / ٩٣ .

(٤) شرح شذور الذهب ص ٤١٨ .

(٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١٩٣، المرادي ٤ / ٢١٣، والارتشاف ٢ / ٥٥٧، والتصريح ٢ / ٢٤٢ .

الطلب، ولا ما يترتب على هذا الإحلال من استقامة المعنى، أو عدم استقامته . قائلاً:إن إدراك المراد من الجملة الأصلية، والتفريق بين الغرض المقصود منها وغير المقصود ــ مرجعه القرائن وحدها، فعليها دون غيرها المعوّل .

أي يقدر التقدير المناسب للمعنى الذي تدل عليه القرائن، إذا المعوّل عليه في جزم الجواب هو المعنى ؛ فيصح الجزم ــ عنده ــ في كلتا الحالتين لصحة المعنى بتقدير: "لا "ضمن جملة الشرط المقدرة ؛ فهو يقدر وجود النفي، بشرط وجود قرينة توجه الذهن إليه، كما في: "إن لا تدن من الأسد تسلم "، و "إن لا تكفر تدخل الجنة، في حين يستبعد النفي ويهمله، إن كان الطلب نهياً، ويجعل الجملة المضارعية جواباً وجزاء للنهي مباشرة، معتمداً في فهم المراد وتعينه على القرائن ؛ لأنه واضح فيها أنّ قصد المتكلم: "إن تدن من الأسد يأكلك "، و "إنْ تكفر الله تدخل النار "، ومنه: لا تقترب من النار تحترق، بجزم المضارع: "تحترق "واعتبار الجملة المضارعية هي الجواب والجزاء بغير تأويل ولا تقدير .

وقد مال بعض النحاة القدامى إلى هذا الرأي، وإلى الأخذ به في أنواع الطلب المختلفة، ولعل الدافع لهذا الميل إلى التيسير، وأن الناس يستعملونه، فلا يخفي المراد منه مع قيام القرينة الحاسمة[1] .

وممن أجاز هذا الرأي: السهيلي، وقال بأن له نظائر وشواهد يطول ذكرها، وخرجه على ثلاثة أوجه:[2] .

أحدهـــا: على ما ذهب إليه الكسائي .

والثانـي: أو على إضمار فعل يدل عليه النهى .

والثالـث: أو أن يكون منجز ماً على نهي آخر .

وقال بأن الأوجه الثلاثة جائزة على أصول النحويين .

وأجازه الأخفش لا على أنه جواب، بل حملاً على اللفظ الأول، لأنه مجزوم[3] .

وأجازه الجرمى على قبح[4] .

---

(١) ينظر: شرح الكافية ٢ / ٢٦٥، المرادي ٤ / ٢١٣ ــ ٢١٤، النحو الوافي ٤ / ٣٩٣ .

(٢) ينظر: أمالي السهيلي: ٨٥ ــ ٨٦ .

(٣) الارتشاف ٣ / ٥٥٧ .

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ٢ / ٥٥٨ .

وقال سيبويه "فإن قلت: لا تدن من الأسد يأكلْك، فهو قبيح إن جزمت، وليس وجه كلام الناس "[1] .

وأما المانعون الذين يتمسكون بالشروط، فيعربون تلك الأفعال المجزومة إعراباً آخر، واحتجوا بفساد المعنى عند تقدير "لا "بعد "إنْ "الشرطية، إذ سيصير: إن لا تدن من الأسد يأكلك، وهذا محال، لأن تباعده لا يكون سبباً لأكله، ويجوز الرفع، أو إدخال الفاء والنصب [2] .

وقالوا: بأن حق المضمر يجب أن يكون من جنس المظهر [3]، إذ لو خالفه لما دلّ عليه، فيجب أن تعاد "لا "في جملة الشرط المقدرة .

أمّا المجيزون لرأي الكسائي، فاحتجوا بالقياس، والسماع، بالقياس على النصب، فكما جاز النصب في "لا تدن من الأسد فيأكلك "بثبوت الفاء والنصب، جاز الجزم عند سقوطها[4] .

وبالسماع [5]، قراءة الحسن البصري (وَلاَ تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ) [6] بجزم المضارع (تستكثر) على أنه جواب أو بدل اشتمال [7] .

وفي شرح القطر لابن هشام: "... والثالث: أن يكون سكنه لتناسب رؤوس الآي ؛ وهي: فأنذر، فكبر، فطهر، فاهجر، ولم يجعلها جواباً [8] .

ويقول أحد الصحابة ــ في بعض المغازى: "يا رسول الله: لا تشرف يصبك سهم

---

(١) الكتاب ٣ / ٩٧ .

(٢) ينظر: الكتاب ٣ / ٩٧ .

(٣) الإيضاح شرح المفصل ٢ / ٣٧ .

(٤) ينظر: المقاصد الشافية ٦ / ٧٥، المرادى، ٤ / ٢١٤ .

(٥) ينظر: المقاصد الشافية ٦ / ٧٥، المرادى ٤ / ٢١٤ .

(٦) المدثر / ٦ .

(٧) المحتسب ٢ / ٢٣٧ .

(٨) ص ٨٣ .

من سهامهم[1] "ـــ بجزم المضارع "يصب "على جواب النهي ٠

ومنه قوله ـــ عليه السلام ـــ في شجرة الثوم: "من أكل من هذه الشجرة فلا يقرب مسجدنا يؤذنا [2] "بجزم المضارع "يؤذ "على جواب النهي ٠

ومنه قوله ـــ صلى الله عليه وسلم ـــ: "لا ترجعوا بعدى كفاراً يضربْ بعضكم رقاب بعض "[3] بجزم "يضرب "على جواب النهي ٠

كما احتجوا بقول العرب: "لا تسْألونا نجْبكم بما تكرهون "[4]، بجزم "نجبكم "على جواب النهى ٠

ومنه ما ورد في كتب النحاة: لا تقصد زيداً تندم "[5]، و "لا تشتم زيداً يضربْك "[6] ٠

فالأفعال المضارعة في النصوص السالفة مجزومة، مع عدم استقامة المعنى، بوضع (إنْ) الشرطية تليها (لا) النافية، بدلاً من (لا) الناهية، وقس على ذلك في بقية أدوات الطلب ٠

ويري بعض العلماء المحدثين، أن الرأي الأول ـــ وهو رأي غير الكسائي ـــ هو الأحسن، والأجدر بالاقتصار عليه ؛ لأنه أكثر وروداً في فصيح الكلام، وأوضح معنى، وأبعد من اللبس والخفاء[7] ٠

لذا أجاب جمهور النحاة على حجج الرأي الثاني ـــ القياسية والمسموعة ـــ بأن القياس

---

(١) صحيح البخاري ٧ / ١٦٠ برواية: "يصيبك " بالرفع، و "يصْبك "بالجزم، وفتح الباري ٧/ ٤١٩، وصحيح مسلم ٢ / ٣٩٤ ٠

(٢) البخاري (كتاب الأذان) باب ما جاء في الثوم النيئ، مسلم في كتاب المساجد، والإمام أحمد في مسنده ١٣/٢ ٠

(٣) أخرجه البخاري في كتاب العلم ١ / ٣٨ وسنن ابن ماجه ٢ / ١٣٠٠ ٠

(٤) ينظر المقاصد الشافية ٦ / ٧٥ ٠

(٥) كتاب الجمل ص ٢١٠ ٠

(٦) التبصرة والتذكرة ١ / ٤٠٦ ٠

(٧) ينظر: النحو الوافي ٤ / ٣٩٤ ٠

على المنصوب لا يحسن، لأن النصب بعد الفاء يكون في النفي، ولا جزم فيه [1] .

قال أبو حيان: "والصحيح أن الجزم بعد حذف الفاء في النفي لا يجوز، ولم يرد به سماع، ولا يقتضيه قياس "[2] .

وأمّا السماع فمحمول على إبدال الفعل من الفعل، مع أن الرواية المشهورة (يؤذينا) و (يضرب) ــ بالرفع ــ ويحتمل أن يكون يضرب بعضكم على الإدغام، نحو، قوله تعالى: [3] (وَيَجْعَل لَّكُمْ) أ، هـ[4] .

أما قراءة الحسن، فقالوا: إنها تحتمل عدة أوجه [5]:

الأول: أن تكون "تستكثر "بدلاً من "تمنن "، وأنكره أبو حاتم، وقال: إن المنّ ليس بالاستكثار فيبدل منه .

الثاني: أن يكون أسكن الراء، لثقل الضمة، مع كثرة الحركات تشبيهاً بـ عضد .

الثالث: إجراء الوصل مجري الوقف، أي: قدر الوقف عليه، لكونه رأس آية، فسكنه ثم وصله بنية الوقف .

الرابع: أن يكون سكنه لتناسب الفواصل، وهي: فأنذر "فكبر، فطهر، فاهجر .

الخامس: إثبات الوجه: إنْ لا تمنن تستكثر من الأجر .

وقد أجمع القراء السبعة على الرفع فيه [6] . والجملة في موضع نصب على الحال ؛ أي: ولا تمنن مستكثراً ما أعطيت، أو على حذف "أنْ "فارتفع الفعل .

---

(١) المرادي ٤ / ٢١٤ .

(٢) الارتشاف ٢ / ٥٥٣ .

(٣) الحديد / ٢٨، نوح / ١٢ .

(٤) المرادي ٤ / ٢١٤ .

(٥) ينظر: دراسات للشيخ عضيمة ٤ / ٣ / ٤٤٦، شرح قطر الندي ص ٨٢، التبيان ٢ / ١٢٤٩، إملاء ما من به الرحمن ٢ / ٢٧٢ .

(٦) الإتحاف ص / ٢٤٧ .

أمّا إذا لم توجد قرينة توضح المعنى المراد، فعندئذ يتوجب تقدير "لا "في جملة الشرط المقدرة، لتعّين أحد المعنيين المحتملين، نحو: "لا تقصد زيداً تندم "، فلا يعرف هل التقدير: إن تقصده تندم، أم إن لا تقصده تندم ؟ لأن كليهما محتمل .

وقال الرضي: "وليس ما ذهب إليه الكسائي ببعيد لو ساعده نقل "[1] .

وقد ساعده النقل بالنصوص السابقة التي وردت .

وقد يكشف لنا المستقبل عن نصوص أخرى مماثلة، فقد ذكر السهيلي بأن له نظائر يطول ذكرها[2] .

يقول أبو عمرو بن العلاء: "ما انتهي إليكم مما قالت العرب إلا أقله، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر كثير "[3] .

ويقول أحد الباحثين المحدثين: "استقرا القوم هذه النصوص، ثم انتهوا إلى تقعيد القاعدة، ولما استقر القول فيها والاطمئنان إليها، وجدوا نصوصاً أخرى، تأتي على خلاف ما انتهوا إليه، فماذا كان موقفهم حيال تلك النصوص ؟ أخذوا يتأولونها بدلاً من أن يعملوا على إعادة النظر في القاعدة [4] .

٣ ـ استلزام جزمه في بقية أنواع الطلب

كما يجزم المضارع في جواب الأمر، والنهي ـ بالشروط المتفق عليها ـ يجزم ـ أيضا ـ في جواب الاستفهام، وغيره من بقية أنواع الطلب، وذلك بالشروط نفسها .

فتقول في الاستفهام: أين بينك أزرْك، كأنه قال: أين بيتك ؟، والتقدير: إن علم مكان بيتك أزرْك، بجزم المضارع "أزرْك " .

وتقول: أأتيتنا أمس نعطك اليوم، معناه: أ أتيتنا أمس، إن كنت أتيتنا أمس أعطيناك اليوم .

وإن كان قولك: أ أتيتنا أمس، تقريراً، ولم يكن استفهاماً لم يجز الجزم، لأنه إن كان تقريراً،

---

(١) شرح الكافية ٢ / ٢٦٧ .

(٢) ينظر: أمالي السهيلي ٨٦ .

(٣) الخصائص ١ / ٣٨٦ .

(٤) ينظر: الشرط والاستفهام في الأساليب العربية ص ١٤ .

فقد وقع الإتيان، لأن الجزاء إنما يكون في غير الواجب[1] .

وتقول في التحضيض: هلاّ تسبق إلى الخير تذكر به، وهلاّ تدعو إليه تشتهرْ بالفضل .

والتأويل: إنْ تسبق إلى الخير تذكرْ به، وإن تدعو إليه تشتهر بالفضل .

وتقول في التمني: ليت إخوان الصفاء كثير يقْوَ بهم جانبي، وليت صفاءهم دائم أعش به سعيداً .

والتأويل: إن تتحقق أمنيتي بكثرة إخوان الصفاء يقْوَ بهم جانبي، وإن يدم صفاؤهم أعش به سعيداً .

وتقول في العرْض: ألا تعرفُ الفضل لأهله تكنْ منهم، ألا تنكرُ جحود المغرورين تخرج من زمرتهم .

والتأويل: إن تعرفْ الفضل لأهله تكنْ منهم، وإن تنكر جحود المغرورين تخرجْ من زمرتهم.

وتقول في الدعاء: ربهْ، وفقني أهتدِ لما يرضيك، ولا تدعْني بغير تأييدك أجدْ خير ناصر ومعين .

والتأويل: إن توفقني أهتد .. وإلا تدعني ...

ومثله: "رَبَّنَا أَخِّرْنَا إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ نُّجِبْ دَعْوَتَكَ وَنَتَّبِعِ الرُّسُلَ "[2]، فجزم نجب في جواب (أخرنا) وعطف (نتبع) على (نجب) .

وتقول في الترجي: لعلك تساعد المحتاج تؤجرْ، ولعلك تحاذرْ المنّ عليه يضاعفْ أجرك[3] .

والتأويل: إنْ تساعد المحتاج تؤجر، وإن تحاذرْ المن عليه يضاعف أجرك .

وإليك التقعيدات النحوية لأقوال بعض النحاة التي تؤيد ما ذكرته، وتدل على حقيقته:

قال سيبويه: "وأما ما أنجزم بالاستفهام، فقولك: ألا تأتيني أحدثك ؟ وأين تكون أزرْك؟

---

(١) ينظر: الكتاب ٣ / ٩٤، ٩٥ .

(٢) إبراهيم / ٤٤ .

(٣) ينظر: النحو الوافي ٤ / ٣٨٩ .

"[1]

وقال ـــ في موضع آخر ـــ: "ومما جاء ـــ أيضاً ـــ منجزماً بالاستفهام، قوله، وهو لرجل من بني تغلب، جابر بن حُنَي[2]:

ألا تنتهي عنّا ملوكٌ وتتقي ∴ محارٍ مَنَالا يبؤِ الدَّمُ بالدَّمِ

وقول الراجز: [3]

متى أنامُ لا يؤرِّقني الكَرى ∴ ليلاً ولا أسمعُ أجراس المطى

كأنه قال: إن يكن مني نوم في غير هذا الحال لا يؤرّقْني الكرىُ، كأنه لم يعدّ نومه في هذه الحال نوماً " [4] .

وقال: "وأما ما أنجزم بالتمني، فقولك: ألا ماءَ أشربْه، وليته عندنا يحدثْنا .

وأما ما انجزم بالعرْض، فقولك: ألا تنزلُ تُصبْ خيراً "[5] .

وقال المبرد: "وإنما انجزم جواب الاستفهام ؛ لأنه يرجع من الجزاء إلى ما يرجع إليه جواب الأمر، والنهي، وذلك قولك: أين بيتك أزرك ؟، لأن المعنى: بإن أعرفه أزرك وكذلك: هل تأتيني

---

(١) الكتاب ٣ / ٩٣ .

(٢) البيت من بحر الطويل

والشاهد فيه: جزم "يبؤ "على جواب ما تضمنه "ألا تنتهي "من معنى الأمر، والتقدير: لينته عنا، لأنه في معنى الأمر .

ينظر: الكتاب ٣ / ٩٥ ، اللسان (بوأ)، شرح المفضليات للتبريزي ٢ / ٧٧٧ ـــ ٧٧٨ .

(٣) البيتان من الخمسين .

والشاهد فيهما: جزم "يؤرقني "على جواب الاستفهام

ينظر: الخصائص ١ / ٧٣، ٣١٥، والمنصف ٢ / ١٩١، الكتاب ٣ / ٩٥ .

(٤) الكتاب ٣ / ٩٥ .

(٥) الكتاب ٣ / ٩٣ .

أعطكْ وأحسن إليك ؟ ؛ لأن المعنى: فإنك إن تفعل أفعلْ "[1].

وفي شرح المفصل: "ويجزم المضارع بأن، مضمرة، إذا وقع جواباً لأمر، أو نهي، أو استفهام، أو تمن، أو عرْض ... وجوار إضمارها، لدلالة الأشياء عليها، قال الخليل [2]: إن هذه الأوائل كلها فيما معنى "إنْ "فلذلك أنجزم الجواب "[3] .

و "العرْض "نوع من أنواع الطلب، إلا أنه داخل في جواب الاستفهام، فهو نوع منه، فقولك: ألا تنزل عندنا تصب خيراً، فقولك: "ألا تنزل "هو العرْض، يقول الرجل للآخر: ألا تفعل كذا وكذا، يعرضه عليه، و "تصب خيراً "جوابه، إلاّ أنه لما كان القصد فيه إلى العرض، وإن كان لفظه استفهاماً، سماه عرضاً [4] .

وقال ابن يعيش: "وأما التمني، فقولك: ليت زيداً عندنا يحدثنا، فـ "يحدثنا "جزم ؛ لأنه جواب، والتقدير: إن يكن عندنا، ومنه قوله: ألا ما أشربه، فهذا ـــ أيضاً ـــ معناه: التمني، وهي "لا "النافية، دخلت عليها همزة الاستفهام، وقد عملت في النكرة، فأحدث دخولها معنى التمني"[5].

والتحضيض، غرض من أساليب متعددة، عدّه ابن مالك من التمني فإذا قلت: هلا فعلت، فكأنك قلت: ليتك فعلت، متولداً منه معنى التنديم .

وإذا قلت: هلا تفعل، فكأنك قلت: ليتك تفعل، متولداً منه معنى التقاض والحث [6].

ثالثاً: جواز رفع وجزم المضارع في جواب الطلب

مذهب النحاة جواز رفع المضارع وجزمه في جواب الطلب، فيتعين جزمه، أن يكون جواباً وجزاء للطلب، وإذا لم يقصد به ذلك ـــ أي إنه بعد سقوط الفاء ليس مراداً منه أن يكون جواباً ولا جزاء للطلب، وأن المعنى على غيرهما ـــ لا يصح جزمه، بل يتعين رفعه .

---

(١) المقتضب: ٢ / ١٣٣ .

(٢) الكتاب: ٣ / ٩٤ .

(٣) ابن يعيش ٧ / ٤٧ وما بعدها .

(٤) ينظر: ابن يعيش: ٧ / ٤٩ .

(٥) المرجع السابق: ٧ / ٤٨ .

(٦) ينظر: شرح التسهيل ٤ / ١١٣ .

وذلك مراعاة لاعتبار معنوي، أو أكثر ؛ لأن كل معنى معّين لابدّ له من ضبط العبارة ضبطاً معيناً ؛ وإذا تغيرّ هذا الضبط تبعه تغيرّ المعنى ؛ فلكل ضبط إعرابي غاية معنوية خاصة بهـ[1].

فيتعيّن جزمه في مثل: افتح صنبور الماء ينهمر ماؤه ـــ أو قد المصباح تنور الحجرة ـــ ازرع الحقل ينبت ثمراً طيبا .

ويتعين رفعه وإعراب جملته المضارعية وصفاً، في مثل: استمع إلى خطيب يملك ناصية القول ـــ أكرم مهاجراً يلتمسُ من يكرمه ـــ أحسن إلى بائس يضج بالشكوى ـــ صاحب رجلاً يؤثر البعد عن الشر .

ويتعين رفعه وإعراب جملته حالاً، في مثل: أكرم المهاجر يلتمس من يكرمه ـــ أحسن إلى البائس يضج بالشكوى ـــ عاون الحر يزل به الضرّ .

ويتعين رفعه وإعراب جملته مستأنفة، في مثل: قم للصلاة ؛ يغفر الله لناولك ـــ ليتك تزرني يزل المطر ـــ لا تهمل شراء الكتب النافعة ـــ نسافر غداً لزيارة بعض الأقارب ـــ أتساعد المحتاج ؟ يحب الناس الغنى. ومنه بيت الكتاب: [2]

وقال رائدُهم أرسُوا نُزاولُها . . فكلُّ حتفٍ امرئٍ يمضي لمقدار

ويتعيّن رفعه وإعراب جملته حالاً أو وصفاً ؛ لوقوعها موقعاً يؤهلها لكل منهما، وعدم وجود قرينة تعينها لأحدهما ـــ كوقوعها بعد نكرة موصوفة، أو غيرها مما ليس محضاً من المعارف والنكرات ـــ نحو: كرّمْ عالماً نابغاً يعتزم الرحيل .

ويتعين رفعه على اعتبار جملته صالحة "للحال، والوصف، والاستئناف "مع عدم وجود قرينة تعينها لواحد دون الآخر ؛ كقوله تعالى: [3] (خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ)، فيصح في (تطهرهم) الأمور الثلاثة [4] .

---

(١) ينظر: النحو الوافي ٤ / ٣٩٠ ـــ ٣٩١ .

(٢) قائله: الأخطل، وهو من بحر البسيط والشاهد فيه رفع (نزاولها) على الاستئناف، ولو أمكنه الجزم على الجواب لجاز ينظر الإيضاح ٢ / ٤٠، الكتاب ٣ / ٩٦، ابن يعيش ٧ / ٥١، الخزانة ٣ / ٦٥٩ .

(٣) التوبة / ١٠٣ .

(٤) انظر ما يختص بهذه الآية في ص (٦٤) من البحث .

أو تُدخل الفاء وتنصب، فالجزم في الفعل المضارع الواقع بعد الطلب ليس على الوجوب، بل على الجواز، والحركة الإعرابية تخضع لاعتبارات معنوية مختلفة .

وهاك أقوال بعض العلماء التي تدلّ على حقيقة ما قلناه:

قال سيبويه: "وتقول: ائتني آتك ؛ فتجزم على ما وصفنا، وإن شئت رفعت على أن لا تجعله معلقاً بالأول، ولكنك تبتدئه وتجعل الأول مستغنياً عنه، كأنه يقول: ائتني أنا آتيك "[1] .

وقال في موضع آخر: "وتقول: ذره يقل ذاك، وذره يقول ذاك، فالرفع من وجهين:

أحدهما: الابتداء .

والآخر: على قولك: ذره قائلاً ذاك ؛ فتجعل (يقول) في موضع (قائل) .

فمثلُ الجزم: قوله ــ عز وجل[2] ــ (ذَرْهُمْ يَأْكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا وَيُلْهِهِمُ الأَمَلُ) .

ومثل الرفع، قوله ــ تعالى جده[3] ــ: (ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ) .

وتقول: ائتني تمشي، أي: ائتني ماشياً، وإن شاء جزم على أنه: إن أتاه مشى فيما يستقبل . و إن شاء رفع على الابتداء "أ هـ [4] .

وقال ــ أيضاً ــ في موضوع ثالث: "وتقول: [5] مُرْهُ يحفرْها (بالجزم)، وقل له يقلْ ذاك ... ولو قلت: مُرْهُ يحفرُها على الابتداء كان جيداً، وقد جاء رفعه على شيء قليل في الكلام، على مُرْهُ أن يحفرها، فإذا لم يذكروا (أنْ) جعلوا المعنى بمنزلته في: عسينا نفعلُ، وهو في الكلام

---

(١) الكتاب ٣ / ٩٥ ــ ٩٦ .

(٢) الحجر / ٣ .

(٣) الأنعام / ٩١ . وفي الإيضاح ٢ / ٣٩: يجوز فيها الرفع على الحال، لأن المعنى: ذرهم على الحال التي هم عليها ولا يبعد أن يكون استئنافاً، أخبارا بلعبهم على جهة الاستئناف .

(٤) الكتاب ٣ / ٩٨ .

(٥) " مُرْه يحفرها "جاء في ذكر حفر زمزم عندما كان عبد المطلب نائماً في الحجر إذ أُتي فأمر بحفر زمزم . ينظر: السيرة النبوية لابن هشام ١ / ٨٩ وما بعدها .

قليل لا يكادون يتكلمون به "[1]

وعند المبرد[2]، الجزم ــ هنا ــ أجود من الرفع ؛ لأنه على الجواب، كأنه إن أمرته يحفرُها .

وفي شرح الكافية للرضي: "أمّا إذا قصد الاستئناف، أو الوصف، أو الحال، وجب الرفع .

وفي نحو: مره يحفرها، يجوز فيه الجزم على الجزاء، والرفع: إما على الاستئناف، أي: إنه ممن يحفرها، أو بحذف (أنْ)، أي: بأن يحفرها .

ويجوز في: ذره يقول ذلك، الرفع على الاستئناف، أو الحال، أو الجزم في جواب الأمر"[3] .

قال ابن الحاجب: يجوز الأمران، والحال أظهر في (ذره يقول ذلك)، والقطع أظهر في (مره يحْفرْها)، والجزم في هذين المثالين ظاهر[4] .

ومنه على سبيل التمثيل لا على الاستشهاد، قول الأخطل [5]:

كُرُّوا إلى حَرَّ تَيْكُمْ تعمرونهما ∴ كما تكُرُّ إلى أوطانها البقرُ

يجوز فيه، الجزم، على أن يكون الكرُّ سبباً للعمارة، ويجوز القطع ــ أي الاستئناف ــ، على أن يكون المخبر به مستأنفاً بعد الأمر بالكرّ، وعلى أن يكون حالاً مقدرة، كما: في: مره يحفِرْها [6] .

---

(١) الكتاب ٣ / ٩٩ .

(٢) ينظر المقتضب ٢ / ٨٢ .

(٣) ينظر: شرح الكافية ٢ / ٢٦٦ .

(٤) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ٢ / ٤٠ .

(٥) البيت من بحر: البسيط

والشاهد فيه: رفع تعمرونها ، إما على الاستئناف وقطعة عما قبله، وإما على الحال، كأنه قال: عامرين، أي: مقدرين ذلك وصائرين إليه، ولو أمكنه الجزم لجاز على جواب الأمر (كروا) .

ينظر: الكتاب ٣ / ٩٩، ابن يعيش ٧ / ٥٢، شرح الأشموني ٣ / ٣٠٩، المقرب ص ٣٠٠، الإيضاح ٢ / ٤٠، ويواته ص ١٠٨ مع اختلاف في الرواية .

(٦) الإيضاح ٢ / ٤١ .

وفي شرح المفصل: إن كل الأشياء التي تجزم على الجواب، في الأمر، والنهي و أخواتهما، إذا لم تقصد الجواب والجزاء رفعت على أحد ثلاثة أشياء: إما الصفة، وإمّا الحال، وإمّا على القطع والاستئناف [1].

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ٥٠ .

المبحث الثالث

جزم المضارع الواقع جواباً للطلب في القرآن الكريم

أولاً: جزمه في جواب الأمر

من الأساليب التي جاءت في القرآن الكريم والفعل المضارع فيها مجزوم في جواب الأمر الصريح، ما يلي: ـــ

قوله تعالى: [1] (وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ) .

الفعل (أوف) مجزوم في جواب الأمر (أوفوا) والجازم فيها قولان: إما الجملة الطلبية نفسها، لما تضمنه من معنى الشرط، أو حرف شرط مقدر، تقديره: "إن توفوا بعهدي أوف "[2].

وهكذا كل ما جزم في جواب طلب يجرى فيه هذا الخلاف .

قوله تعالى: [3] (وَقُولُوا حِطَّةٌ نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ) .

وقوله تعالى: [4] (وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا البَابَ سُجَّداً نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَاتِكُمْ) .

قوله: (نغفر لكم) جواب الأمر، وهو في الحقيقة مجزوم بشرط محذوف، تقديره: إن تقولوا ذلك نغفر لكم [5] .

وهو الذي نص عليه سيبويه [6] .

قوله تعالى: [7] (فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ الأَرْضُ) .

الفعل "يخرج "مجزوم، إما على أنه جواب الأمر الذي هو (ادع) أو مجزوم بشرط محذوف،

---

(١) البقرة / ٤٠ .

(٢) ينظر: الدر المصون ١ / ٢٠٣، ٢٠٤، البحر المحيط ١ / ٢٨٤ .

(٣) البقرة / ٥٨ .

(٤) الأعراف / ١٦١ .

(٥) ينظر: التبيان للعكبري ١/ ٦٥ .

(٦) ينظر الكتاب: ٣ / ٩٣، ٩٤ .

(٧) البقرة / ٦١ .

تقديره: وقل له اخرج فيخرج، فجزم على جواب هذا الأمر الذي هو (اخرج) .

أو جزم بلام مضمرة، وهي لام الطلب المحذوفة، أي: ليخرج .[1]

قوله تعالى: ﴿قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِيَ ﴾[2]

وقوله تعالى: ﴿قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا لَوْنُهَا ﴾[3]

ذكر أبو حيان أن الفعل (يبين) في الآيتين جزم على جواب الأمر[4] .

قوله تعالى:[5] ﴿فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَل لَّعْنَةَ اللَّهِ عَلَى الكَاذِبِينَ ﴾ .

الفعل (ندع) مجزوم بحذف حرف العلة، لوقوعه جواب لشرط محذوف .

والفعلان (نبتهلْ) و (نجعلْ) مجزومان، للعطف على جواب الشرط[6] .

قوله تعالى:[7] ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلاَّ تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً﴾ .

الفعل (أتل) جزم بحذف حرف العلة، لكونه جواباً لشرط مقدر بعد الطلب، وقصد به معنى الجزاء، فقد تقدم الطلب، وهو: (تعالوا)، وتأخر عنه المضارع، وهو (أتل)، وقصد أن تكون التلاوة عليهم متسببة عن إتيانهم، فجزم المضارع .

وهذا على رأي الجمهور، ورجحه ابن هشام[8] .

قوله تعالى:[9] ﴿ وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُوا بِأَحْسَنِهَا ﴾ .

---

(١) ينظر: البحر ١ / ٣٧٥، وروح المعاني ١ / ٢٧٤ .

(٢) البقرة / ٦٨ .

(٣) البقرة / ٦٩ .

(٤) ينظر: البحر ١ / ٤٠٥، ٤٠٧ .

(٥) آل عمران / ٦١ .

(٦) ينظر: العكبري ١ / ٢٦٨ .

(٧) الأنعام / ١٥١ .

(٨) ينظر أوضح المسالك ٤ / ١٨٧ .

(٩) الأعراف / ١٤٥ .

إنجزم (يأخذوا) على جواب الأمر، وينبغي تأويل (وأمر قومك)، لأنه لا يلزم من أمر قومه بأخذ أحسنها أن يأخذوا بأحسنها، فلا ينتظم منه شرط وجزاء .

ويحتمل أن يكون قوله: (يأخذوا) مجزوماً على إضمار لام الأمر[1] .

قوله تعالى: [2] (وَأَنِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ يُمَتِّعْكُم مَّتَاعاً حَسَناً إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى وَيُؤْتِ كُلَّ ذِي فَضْلٍ فَضْلَهُ) .

وقوله تعالى: [3] (اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُم مِّدْراراً وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِكُمْ) .

في هذين الشاهدين تقدم أمران بينهما تراخ، ورتب عليهما جوابان مجزومان في جواب الأمر بشرط مقدر، والتقدير ـــ والله أعلم ـــ إن تستغفروا يمتعكم ويرزقكم، وإن تتوبوا يؤتكم الفضل في الآخرة ويضاعف قوتكم . وبين الجوابين تراخ، ناسب كل جواب ما وقع جواباً له، لأنه الاستغفار من الذنب أول حال الراجع إلى الله، فناسب أن يرتب عليه حال الدنيا والتوبة هي المنجية من النار، والتي تدخل الجنة، فناسب أن يرتب عليها حال الآخرة [4] .

قوله تعالى: [5] (قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلاةَ) .

وقوله تعالى: [6] (وَقُل لِّعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ) .

وقوله تعالى: [7] (قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ) .

---

(١) البحر المحيط ٥ / ١٧ .

(٢) هود / ٣ .

(٣) هود / ٥٢ .

(٤) ينظر: البحر ٦ / ١٢١ .

(٥) إبراهيم / ٣١ .

(٦) الإسراء / ٥٣ .

(٧) النور / ٣٠ .

وقوله تعالى: [1] (قُل لِّلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لاَ يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ) .

الأجوبة: (يقيموا) و (يقولوا) و (يغضوا) و (يغفروا) مجزومة في جواب الطلب، ولكن اختلف في جزمها:

فقيل: إنهن أجوبة (قل)، أي: الأمر بالقول .

وقيل: إنهنّ أجوبة أمر آخر مضمر، تقديره: قل لعبادي قولوا التي هي أحسن يقولوا، وقل للمؤمنين غضوا من أبصاركم يغضوا، وقل للذين آمنوا اغفروا للذين لا يرجون أيام الله يغفروا، وقل لعبادي أقيموا الصلاة يقيموا .

وقيل: مجزومة بلام الأمر المحذوفة، أي: ليقيموا، وليغضوا، وليقولوا، وليغفروا .

وقيل: جز مْن بنفس الطلب لتضمن الفعل معنى (إنْ) الشرطية، والتقدير: إن تقل لهم أقيموا يقيموا، وإن تقل لهم قولوا يقولوا، إن تقل لهم غضوا يغضوا، وإن تقل لهم اغفروا يغفروا .

ولكن: الأقرب إلى الصحة هو: القول بأن هذه الأجوبة جز مْن ؛ لأنهنّ جواب شرط محذوف، دل عليه فعل الأمر، أي إن تقل لهم يقيموا، أو يقولوا، أو يغضوا، أو يغفروا [2].

ومثل الآيات السابقة:

قوله تعالى: (وَقُل لِّلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ) [3] .

قوله تعالى: (قُل لأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِن جَلابِيبِهِنَّ)[4].

والفعل "يغضضن "مجزوم محلاً، لأنه مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة ومثله "يدنين" .

ومن الأساليب القرآنية التي جاءت كذلك على سبيل الحصر ما يلي:

---

(١) الجاثية / ١٤ .

(٢) يراجع المقتضب ٢ / ٨٢، ١٣٣، الأمالي الشجرية ٢ / ٤٧٧، دراسات لأسلوب القرآن الكريم للشيخ عضيمة القسم الثالث ٤ / ٤٣٥ ــ ٤٣٧ .

(٣) النور / ٣١ .

(٤) الأحزاب / ٥٩ .

قوله تعالى: [1] (وَقَالُوا كُونُوا هُوداً أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا) .

وقوله تعالى: [2] (فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ) .

وقوله تعالى: [3] (ابْعَثْ لَنَا مَلِكاً نُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ) .

وقوله تعالى: [4] (ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْياً) .

وقوله تعالى: [5] (فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ) .

وقوله تعالى: [6] (وَأَرْسِلْ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَاحِرٍ عَلِيمٍ) .

وقوله تعالى: [7] (قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ) .

وقوله تعالى: [8] (وَقَالُوا ذَرْنَا نَكُن مَّعَ الْقَاعِدِينَ) .

وقوله تعالى: [9] (اقْتُلُوا يُوسُفَ أَوِ اطْرَحُوهُ أَرْضاً يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُمْ) .

وقوله تعالى: [10] (وَأَلْقُوهُ فِي غَيَابَةِ الْجُبِّ يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ) .

وقوله تعالى: [11] (وَقَالَ الْمَلِكُ ائْتُونِي بِهِ أَسْتَخْلِصْهُ لِنَفْسِي) .

---

(١) البقرة / ١٣٥ .

(٢) البقرة / ١٥٢

(٣) البقرة / ١٤٦، أنجزم (نقاتل) على جواب الأمر . البحر ٢ / ٥٧٠، العكبري ١ / ١٩٦ .

(٤) البقرة / ٢٦٠، (يأتينك) مجزوم في جواب الأمر، العكبري ١ / ٢١٣ .

(٥) آل عمران / ٣١ .

(٦) الأعراف / ١١١، ١١٢ .

(٧) التوبة / ١٤ .

(٨) التوبة / ٨٦ .

(٩) يوسف / ٩ . ينظر: البحر ٦ / ١٢١ (يخل لكم) جواب الأمر .

(١٠) يوسف / ١٠ .

(١١) يوسف ٥٤ .

وقوله تعالى: [1] (فَأَرْسِلْ مَعَنَا أَخَانَا نَكْتَلْ) .

وقوله تعالى: [2] (اذْهَبُوا بِقَمِيصِي هَذَا فَأَلْقُوهُ عَلَى وَجْهِ أَبِي يَأْتِ بَصِيراً) .

وقوله تعالى: [3] (ذَرْهُمْ يَأْكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا وَيُلْهِهِمُ الأَمَلُ) .

وقوله تعالى: [4] (فَأْوُوا إِلَى الكَهْفِ يَنشُرْ لَكُمْ رَبُّكُم مِّن رَّحْمَتِهِ) .

وقوله تعالى: [5] (فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ أَجْعَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ رَدْماً) .

وقوله تعالى: [6] (آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً) .

وقوله تعالى: [7] (وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تُسَاقِطْ عَلَيْكِ رُطَباً جَنِيًّا) .

وقوله تعالى: [8] (فَاتَّبِعْنِي أَهْدِكَ صِرَاطاً سَوِيًّا) .

وقوله تعالى: [9] (وَاضْمُمْ يَدَكَ إِلَى جَنَاحِكَ تَخْرُجْ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ) .

وقوله تعالى: [10] (وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ) .

وقوله تعالى: [11] (اسْلُكْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ) .

---

(١) يوسف / ٦٣، (نكتل) مجزوم في جواب الأمر، الجمل ٢ / ٤٦٦ .

(٢) يوسف / ٩٣ .

(٣) الحجر / ٣ . البحر ٦ / ٤٦٥، الكتاب ٣ / . البحر / ٤٦٥، الكتاب ٣ / ٩٨ .

(٤) الكهف / ١٦ .

(٥) الكهف / ٩٥ .

(٦) الكهف / ٩٦ .

(٧) مريم / ٢٥ .

(٨) مريم / ٤٣ .

(٩) طه / ٢٢، البحر ٧ / ٣٢٥ .

(١٠) النمل / ١٢ .

(١١) القصص / ٣٢ .

وقوله تعالى: [1] (رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي يَفْقَهُوا قَوْلِي).

وقوله تعالى: [2] (وَأَذِّن فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالاً).

وقوله تعالى: [3] (وَابْعَثْ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَحَّارٍ عَلِيمٍ).

وقوله تعالى: [4] (قُلْ فَأْتُوا بِكِتَابٍ مِّنْ عِندِ اللَّهِ هُوَ أَهْدَى مِنْهُمَا أَتَّبِعْهُ).

وقوله تعالى: [5] (فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحاً جَمِيلاً).

وقوله تعالى: [6] (اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيداً يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ).

وقوله تعالى: [7] (وَقَالَ فِرْعَوْنُ ذَرُونِي أَقْتُلْ مُوسَى).

وقوله تعالى: [8] (يَا قَوْمِ اتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ الرَّشَادِ).

وقوله تعالى: [9] (ادْعُوا رَبَّكُمْ يُخَفِّفْ عَنَّا يَوْماً مِّنَ الْعَذَابِ).

وقوله تعالى: [10] (وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ).

---

(١) طه / ٢٥ ــ ٢٨ .

(٢) الحج / ٢٧ . في البحر ٧ / ٥٠١ (يأتوك) مجزوم على جواب الأمر الذي هو (أذّن) .

(٣) الشعراء / ٣٦، ٣٧ . حاشية الجمل ٣ / ٢٧٧ .

(٤) القصص / ٤٩ .

(٥) الأحزاب / ٢٨ . في البحر ٨ / ٤٧٣، (أمتعكن) و (أسرحكن) ؛ مجزومان في جواب الطلب (قل) أو جواب الشرط (إن) وجملة (فتعالين) اعتراض بين الشرط وجزائه .

(٦) سورة الأحزاب / ٧٠ ــ ٧١ .

(٧) سورة غافر/ ٢٦ .

(٨) سورة غافر/ ٣٨ .

(٩) سورة غافر/ ٤٩ .

(١٠) سورة غافر/ ٦٠ .

وقوله تعالى: [1] (أَرِنَا اللَّذَيْنِ أَضَلاَّنَا مِنَ الجِنِّ وَالإِنسِ نَجْعَلْهُمَا تَحْتَ أَقْدَامِنَا) .

وقوله تعالى: [2] (فَذَرْهُمْ يَخُوضُوا وَيَلْعَبُوا) .

وقوله تعالى: [3] (أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ وَآمِنُوا بِهِ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُجِرْكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ) .

وقوله تعالى: [4] (ذَرُونَا نَتَّبِعْكُمْ) .

وقوله تعالى: [5] (انظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِن نُّورِكُمْ) .

وقوله تعالى: [6] (اتَّقُوا اللَّهَ وَآمِنُوا بِرَسُولِهِ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِن رَّحْمَتِهِ وَيَجْعَل لَّكُمْ نُوراً تَمْشُونَ بِهِ وَيَغْفِرْ لَكُمْ) .

وقوله تعالى: [7] (إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي المَجَالِسِ فَافْسَحُوا يَفْسَحِ اللَّهُ لَكُمْ وَإِذَا قِيلَ انشُزُوا فَانشُزُوا يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ) .

في هذه الآية فعلا أمر وقعا في جواب شرط فوجب ربط جملة الجواب بالفاء . وهما: "فافسحوا، فانشزوا "ومضارعان مجزومان لوقوع كل منهما جواباً للأمر هما: "يفسح، ينشز ".

وقوله تعالى: [8] (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ لَوَّوْا رُءُوسَهُمْ) .

وقوله تعالى: [9] (أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاتَّقُوهُ وَأَطِيعُونِ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ) .

---

(١) فصلت / ٢٩ .

(٢) الزخرف / ٢٩ .

(٣) الأحقاف / ٣١، (يغفر) جواب الأمر، الجمل ٤ / ١٣٨ .

(٤) الفتح / ١٥ .

(٥) الحديد / ١٣ .

(٦) الحديد / ٢٨ .

(٧) المجادلة / ١١، البحر ١٠ / ١٢٧، ١٢٨ .

(٨) المنافقون / ٥، (يستغفر) مجزوم على جواب الأمر، البحر ١٠ / ١٨٢ .

(٩) نوح / ٣، ٤، (يغفر) مجزوم في جواب الأوامر الثلاثة الجمل ٤ / ٤٠٩ .

الفعل "يغفر "جواب "اعبدوا "وما عطف عليه .

وقوله تعالى: [1] (اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّاراً يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُم مِّدْرَاراً) .

وبهذا يصير عدد الشواهد القرآنية لجزم المضارع في جواب الأمر التي تم حصرها ودراستها تسع وخمسين آية .

ثانياً: جزمه في جواب النهي:

وباستقراء الأساليب القرآنية التي وردت في النهي المجاب عنه، اتضح ما يلي:

لم يرد جواب النهي في القرآن الكريم إلا مقترناً بالفاء، ما عدا آية واحدة، وهي: (وَلاَ تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ) [2] بالجزم على قراءة الحسن البصري عند من جعلها جواباً .

ثالثاً: جزمه في جواب الاستفهام

ومما جاء فيه الفعل المضارع مجزوماً في جواب الاستفهام في القرآن الكريم، قوله تعالى: [3]

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ) .

في جزم (يغفر لكم) وجهان: [4]

أحدهما ــ جواب شرط محذوف دلّ عليه الكلام، تقديره: إن تؤمنوا يغفر لكم و (تؤمنون) بمعنى: آمنوا [5] .

---

(١) نوح ١٠، ١١ .

(٢) المدثر / ٦ .

(٣) الصف / ١٠ ــ ١٢ .

(٤) ينظر: التبيان: ٢ / ١٢٢١ .

(٥) هي قراءة عبد الله .

ونسب في بعض الكتب للمبرد [1]، وبه قال الزجاج [2]، والأنباري [3].

والثاني ــ جواب لما دلّ عليه الاستفهام ؛ والمعنى: هل تقبلون إن دللتكم .

وبه قال: سيبويه [4]، والمبرد [5]، ومكي بن أبي طالب [6]، وهو الأظهر عند النحاة [7].

وذكر العكبري رأياً للفراء، قال الفراء: هو جواب الاستفهام على اللفظ[8] .

واعترض عليه بقوله: وفيه بُعد ؛ لأن دلالته إياهم لا توجب المغفرة لهم[1] .

---

(١) كابن الشجري في أماليه ١ / ٢٧٩، ومكي في المشكل ٢ / ٣٧٤، وأبي حيان في البحر ١٠ / ١٦٧، والرضي في شرح الكافية: ٢ / ٢٤٧ .

(٢) قال الزجاج في إعراب القرآن /: "(يغفر) جواباً لـ "تؤمنون "؛ لأنه بمعنى: آمنوا "، فهو أمر بلفظ الخبر، وليس جواب (هل) .

(٣) قال الأنباري في البيان ٢ / ٤٢٦ ــ معترضاً على جزم (يغفر) بـ (هل) ــ "زعم قوم أن (يغفر) مجزوم، لأنه جواب الاستفهام، وليس كذلك ؛ لأنه لو كان كذلك لكان تقديره: إن دللتكم على تجارة يغفر لكم، وقد دلّ كثيراً على الإيمان، ولم يؤمنوا، ولم يغفر لهم ".

(٤) في الكتاب ٣ / ٩٤ ؛ في باب ما يجزم فيه الفعل في جواب الاستفهام قال: ومما جاء من هذا الباب قوله ــ عز وجل ــ هل أدلكم ... فلما انقضت الآية قال: "يغفر لكم ".

(٥) في المقتضب ٢ / ٨٠، ١٣٣، قال الله ــ عز وجل ــ "يا أيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم "ثم ذكرها، فقال: (تؤمنون بالله)، فإن هذا ليس بجواب ؛ ولكنه شرْحُ ما دعوا إليه، فلما انقض ذكرها، قال: (يغفر لكم) ؛ لأنه جواب لـ "هل ".

(٦) حيث شرح كونه جواباً للاستفهام ، فقال في المشكل ٢ / ٣٧٥: "جواب الاستفهام محمول على المعنى لأن المعنى: هل تؤمنون بالله يغفر لكم ... فحمل الجواب على ذلك المعنى ".

(٧) ففي شرح المفصل ٧ / ٤٨ . والأظهر أن يكون (يغفر) جزم ؛ لأنه جواب (هل) ؛ ولأن (تؤمنون) إنما هو تفسير للتجارة على معناها، لا على لفظه ... وهو كلام تام قائم بنفسه، من جملة ما وقع عليه الاستفهام بـ (هل)، والاعتماد في الجواب على (هل) التي في معنى الأمر، لأنه لم يقصد إلى الاستفهام عن الدلالة على التجارة المنجية، هل يدلون أو لا يدلون عليها، وإنما المراد الأمر، والدعاء، والحث على ما ينجيهم .

(٨) في معاني القرآن ٣ / ١٥٤: وتأويل هل أدلكم أمر أيضاً في المعنى، كقولك للرجل: هل أنت ساكت ؟ معناه: اسكت .

وبعد هذا العرض تبينّ لنا العلاقة بين أنواع الطلب وجزم المضارع .

فما يلاحظه الباحث أن اختلاف نوع الطلب من الأمر، والنهي، والاستفهام ... الخ من بقية أنواع الطلب، مما يؤثر في جزم المضارع بعده، وإن كانت جميعاً من الطلب .

وهذا الأثر يختلف بين القلة والكثرة، والضعف والقوة، حيث نجد شواهد مستفيضة وكثيرة في جزم المضارع في جواب الأمر، سواء كان في الاستعمال البشري[٢]، أم في القرآن الكريم، ثم نلاحظ قلته وضعفه في النهي والاستفهام، حتى يكاد يتلاشي في بقية أنواع الطلب، وهذا ما لاحظناه فيما سبق .

وكذلك نجد شواهد قوى فيها الجزم، وشواهد قوى فيها الرفع، وشواهد جاز فيها الوجهان وهذا ما سنوضحه في الصفحات التالية ــ إن شاء الله تعالى .

رابعاً: جزمه في جواب الدعاء:

سبق أن ذكرنا في "التمهيد "أنّ من صيغ الدعاء: فعل الأمر الأصيل المراد منه الدعاء، مثل: "اللهمّ ارحمني فأدخل جنتك "، و "رَبِّ وفقني فأطيعك .

وقد ورد الدعاء ــ في الأساليب القرآنية ــ بنفس هذه الصيغة، والمضارع فيها مجزوماً في جواب الأمر .

قال تعالى: "رَبَّنَا أَخِّرْنَا إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ نُّجِبْ دَعْوَتَكَ وَنَتَّبِعِ الرُّسُلَ "[٣].

وقال تعالى: "رَبَّنَا أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا فَارْجِعْنَا نَعْمَلْ صَالِحاً "[٤] .

وذلك على أن الفعلين: "نجبْ "و "نعملْ "مجزومان في جواب الأمر المراد منه الدعاء.

قال السمين الحلبي: قوله: "نجب دعوتك "جواب الأمر [٥] .

فيصح أن يكون الأمر ــ هنا ــ للتمني [١] .

---

(١) التبيان ٢ / ١٢٢١ .

(٢) المقصود به: الحديث، وأقوال العرب .

(٣) إبراهيم / ٤٤ .

(٤) السجدة / ١٢ .

(٥) الدر المصون ٤ / ٢٧٩، وينظر نفس المرجع ٥ / ٣٩٧ .

خامساً: ما يحتمل فيه الوجهان

وهاك بعض الشواهد القرآنية التي يحتمل فيها الوجهان:

أحدهما: الجزم في جواب الطلب .

والثاني: الرفع على أحد ثلاثة أشياء: إمّا الصفة، وإما الحال، وإما القطع والاستئناف فالجملة لا محل لها من الإعراب .

قوله تعالى: (فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيّاً يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ)[٢].

الفعلان (يرثني، ويرث) مجزومان في قراءة أبي عمرو، والكسائي، على أن الأول جواب الدعاء، أو جواب شرط مقدر، والثاني، عطف عليه .

وهما مرفوعان ــ في قراءة الباقين ــ على الصفة والاستئناف وحجة من رفع، أنه جعل (يرثني) صفة لــ (ولياً)، أي: وارثاً، والثاني، عطف عليه، فليس المعنى على الجواب [٣].

وقوله تعالى: (فَاجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِداً لاَّ نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلاَ أَنْتَ) [٤] .

الفعل (نخلف) ــ بإسكان الفاء، مجزوم على جواب الأمر في قراءة أبي جعفر .

ومرفوع على صفة لــ "موعد "في قراءة الباقين [٥] .

قوله تعالى: (خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ) [٦] .

يصح في المضارع (تطهر) أن يكون مجزوماً في جواب الأمر، أو مرفوعاً، إما على اعتبار جملته مستأنفة، أو صفة للنكرة التي قبلها، أو حالاً من فاعل فعل الأمر: "خذ "[٧].

---

(١) الخضري على ابن عقيل ٢ / ١٢٠ .

(٢) مريم / ٥ ــ ٦ .

(٣) ينظر: النشر ٢ / ٣١٧، الإتحاف / ٢٩٧، الكشف ٢ / ٨٤، الإيضاح ٢ / ٣٨ .

(٤) طه / ٥٨ .

(٥) ينظر: النشر ٢ / ٣٢٠، الإتحاف / ٣٠٤ البحر ٦ / ٢٥٣ .

(٦) التوبة / ١٠٣ .

(٧) ينظر: معاني القرآن للفراء ١ / ١٥٧ .

قوله تعالى: (وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفْ مَا صَنَعُوا)[1] .

الفعل (تلقف) مجزوم في جواب الأمر، ويصح فيه الرفع على قراءة ابن ذكوان [2] .

قوله تعالى: (فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقاً فِي الْبَحْرِ يَبَساً لاَّ تَخَافُ دَرَكاً وَلاَ تَخْشَى)[3].

الفعل (لا تخاف) يجوز أن يكون مجزوماً على الجواب، وعليه فتكون (لا) ناهية، ويجوز أن يكون مرفوعاً على الحال من المضمر في (اضرب)، أو على الاستئناف فتكون "لا "نافية[4].

وكذلك الفعل (تخشى) رفع على الاستئناف، أو جزم في جواب الأمر، بحذف الحركة تقديرا، أو بحذف حرف العلة، وهذه الألف للإشباع [5] .

قوله تعالى: (فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءاً يُصَدِّقُنِي)[6] .

الفعل (يصدقني) روي بالجزم في جواب الطلب، والرفع على الاستئناف، أو الصفة لـ "ردء "أو الحال من الضمير في (أرسله)[7] .

قوله تعالى: (أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَداً يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ)[8] .

الفعل (يرتع)، قال الفراء "الهاء معرفة، و "غداً "معرفة، فليس فيه إلا الجزم "[9]، فهو مجزوم في جواب الأمر .

---

(١) طه / ٦٩ .

(٢) الإتحاف ٣٠٥، النشر ٢ / ٣٢١ .

(٣) طه / ٧٧ . قرأ حمزة (لا تخف) بالقصر والجزم، والباقون بالمد والرفع فلا محل له، أو محله نصب على الحال من فاعل (اضرب) غير خائف، ولا تخشي عطف عليه. الإتحاف ص ٣٠٦ .

(٤) الإيضاح شرح المفصل ٢ / ٤١، الكتاب ٣ / ٩٨ .

(٥) النشر ٢ / ٣٢١، البحر ٧ / ٣٦٢ .

(٦) القصص / ٣٤ .

(٧) الشاطبية ٢٦٢، والنشر ٢ / ٣١٤، والإتحاف ٣٤٣ .

(٨) يوسف / ١٢ .

(٩) معاني القرآن ١ / ١٥٨ .

وقيل: مرفوع على الحال[1] .

قوله تعالى: ﴿قَالَ نَكِّرُوا لَهَا عَرْشَهَا نَنظُرْ أَتَهْتَدِي أَمْ تَكُونُ مِنَ الَّذِينَ لاَ يَهْتَدُونَ﴾[2] .

الفعل (ننظر) بالجزم على جواب الأمر، وبالرفع على الاستئناف [3] .

قوله تعالى: (ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئاً)[4] .

الفعل (ينقلب) مجزوم في جواب الأمر، ومرفوع في موضع الحال المقدرة[5] .

قوله تعالى: (وَلاَ تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ)[6] .

قرئ برفع (تستكثر)، على أنه في موضع الحال، أو على حذف (أن)[7] .

وأجاز العكبري جزمه على أنه جواب، أو بدل، قال: "والتقدير في جعله جواباً: إنك لا تمنن بعملك، أو بعطيتك تزدد من الثواب، لسلامة ذلك عن الإبطال بالمنّ، على ما قال تعالى: (لاَ تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُم بِالْمَنِّ وَالأَذَى)[8] أ هـ[9] .

وبعد أن تعرضنا لحكم جزم الفعل المضارع في جواب الطلب ــ إذا لم توجد قبله فاء السببية، وعرفنا أنه ليس على سبيل الوجوب بل يجوز جزمه إن استقام المعنى المراد على الجزم، و إلاّ تعين رفعه . بقي لنا حكمه في جواب الطلب المقترن بالفاء، وشواهد ذلك من القرآن، والأساليب العربية .

---

(١) ينظر: التبيان للعكبري ٢ / ٧٢٤ .

(٢) النمل / ٤١ .

(٣) البحر ٨ / ٢٤٢، ابن خالويه ص ١١٠ .

(٤) الملك / ٤ .

(٥) البحر ١٠ / ٢٢٢، ابن خالويه ص ١٥٩ .

(٦) المدثر / ٦ .

(٧) الإتحاف ٢٤٧ .

(٨) البقرة / ٢٦٤ .

(٩) التبيان ٢ / ١٢٤٩ .

أمّا إذا اقترن جواب الطلب بالفاء، فيجب نصبه، فكما يجاب بالفعل المجزوم، يجاب بغيره من الفعل المنصوب، وذلك بـــ (أنْ) مضمرة وجوباً بعد فاء الجواب .

قال ابن مالك: [1]

وبعد فا جواب نفي أو طلب .·. محضين أنْ وسترها حتم نصب

فقد يكون جواباً للأمر، كما في نحو: اغفر هفوة الصديق فيحمدكَ، ونحو: "اضرب زيداً فيستقيم " [2] .

وجواباً للنهي، كما في قوله تعالى [3]: (لاَ تَفْتَرُوا عَلَى اللَّه كَذِباً فَيُسْحِتَكُم) .

وقوله تعالى [4]: (وَلاَ تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ) .

وجواباً للدعاء، كما في قوله تعالى[5]: (رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلاَ يُؤْمِنُوا) .

وجواباً للاستفهام، كما في قوله تعالى[6]: (فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا) .

وقوله تعالى [7]: (قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ اللَّهِ عَهْداً فَلَن يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ) .

وجواباً للعرْض، كقول بعض العرب: "ألا تقع الماء فتسبح "يريد: في الماء .

وجواباً للتحضيض، كما في قوله تعالى: [8] (لَوْلا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ) .

---

(١) ابن عقيل / ٢ / ١٩٦ .

(٢) المرادي ٤ / ٢٠٥ .

(٣) طه / ٦١ .

(٤) هود / ١١٣ .

(٥) يونس / ٨٨ .

(٦) الأعراف / ٥٣ .

(٧) البقرة / ٨٠ .

(٨) المنافقون / ١٠ .

وجواباً للتمني، كما في قوله تعالى: [1] (يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزاً عَظِيماً)، ومنه: (ألا رسولَ لنا منّا فيُخبِرنا) [2] .

وجواباً للترجي، كما في قوله تعالى: [3] (لَّعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ) ، وقوله تعالى: [4] (لَعَلَّهُ يَزَّكَّى أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ الذِّكْرَى) .

فالأفعال الواردة في النصوص السالفة الذكر، المقترنة بالفاء ــ وهي: (فيستقيم ــ فيحمدك ــ فيسحتكم ــ فتمسكم ــ فلا يؤمنوا ــ فيشفعوا ــ فلن يخلف ــ فتسبح ــ فأصدق ــ فأفوز ــ فأطلع ــ فتنفعه) كلها منصوبة بأن مضمرة وجوباً في جواب الطلب [5] .

---

(١) النساء / ٧٣ .

(٢) شطر بيت من البسيط، وتكملته: ما بُعْدُ غايتنا من رأس مُجْرانا، قائله: أُميّة بن الصلت .
والشاهد فيه: نصب "يخبرنا "على الجواب بالفاء .
ينظر: ديوانه ٦٢، والكتاب ٣ / ٣٣، والعني ٤ / ٤١٢، وشرح شذور الذهب ص ٣٧٧ .

(٣) غافر / ٣٦، ٣٧ .

(٤) عبس ٣، ٤ .

(٥) ينظر: شرح الأشموني ٣ / ٣٠٢، ٣٠٣، المرادي ٤ / ٢٠٥ ــ ٢٠٦، ٢١٧ .

الخاتمة: وتتضمن أهم نتائج البحث

الحمد لله في البدء والختام، وبعد،

فقد كشف لنا البحث عن الكثير من النتائج، منها ما يلي:

١ ــ أن عامل الجزم في جواب الطلب يدور حول معنى واحد . فالمضارع الواقع جواباً للطلب مجزوم بوجود شرط مضمر ملحوظ من الكلام المكون من جملة الطلب والجواب معاً. وهذا ما يتضمنه أغلب الآراء التي قيلت في جازم الجواب .

٢ ــ العلاقة بين أنواع الطلب، وجزم المضارع، يختلف بين القلة والكثرة، والضعف والقوة، حيث نجد شواهد مستفيضة في جزم المضارع في جواب الأمر، سواء أكان في الاستعمال البشري أم في القرآن الكريم ؛ لأن الارتباط بين الأمر وجوابه ظاهر وواضح، وقد ورد ذلك في القرآن الكريم ما يقرب من تسع وخمسين مرة [١] .

ثم يضعف ويقلّ في الاستفهام، فلم يأت مجزوماً في جوابه إلا مرة واحدة [٢] .

وفي الدعاء، فلم يأت مجزوما في جوابه إلا مرتين، حتى يكاد يختفي في بقية أنواع الطلب، فلم يأت الجزم في جواب غير الأمر والاستفهام والدعاء ــ من أنواع الطلب ــ في القرآن الكريم .

٣ ــ أن المضارع ــ أيضاً ــ يجزم بعد الطلب غير المحض كما يجزم بعد الطلب المحض، فتقول: صه نسمعْ، ونزال نكرمك، ومن ذلك قولهم: اتقي الله امرؤ فعل خيراً يثب عليه، لأنه بمعنى ليتق الله امرؤ .

٤ ــ قيل إن الجزم في جواب الطلب ليس على الوجوب، إذ يجوز في المضارع الواقع في جواب الطلب: الجزم على الوجوب إن قصد الجزاء، والرفع على أحد ثلاثة أشياء: الصفة، أو الحال، أو الاستئناف، ولكن صحة هذه العبارة: "المضارع الواقع بعد الطلب يجب

---

(١) انظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٤ / ٤٢٧، وهذه الآيات ــ فقط ــ هي التي تمّ دراستها والتطبيق عليها في جواب الأمر .

(٢) انظر: نفس المرجع ٤ / ٤٣٩، وص ٦٢ من البحث .

جزمه إن كان جواباً للطلب، ويجب رفعه إن لم يكن جواباً للطلب "لأننا عرفنا أن الرفع، يكون على قصد الحالية أو الوصفية أو الاستئناف .

٥ ــ تعسف بعض النحاة الذين اشترطوا لصحة الجزم في جواب النهي تقدير "لا "بعد "إنْ "الشرطية المقدرة ؛ إذ بالإمكان القول بجوازه فيما لا يوقع فيه لبس، والمدار على القرينة المعنوية، فالأمر يتوقف على المعنى، وهذا ما أجازه الكسائي، توسعاً، وتيسيراً ؛ حيث وردت به نصوص فصيحة، ويعضده القياس والسماع، ولا حجة في قلة النصوص الواردة .

٦ ــ أن الفعل المضارع إذا اقترن بالفاء في جواب الطلب وجب نصبه، وجاء ذلك في كثير من الشواهد القرآنية، والأساليب العربية [١] .

٧ ــ كشف لنا عن شواهد قوى فيها الجزم، وشواهد قوى فيها الرفع، وشواهد جاز فيها الوجهان [٢] .

٨ ــ قد يكون المضارع المجزوم في جواب الطلب مسبوقاً بأسلوب شرط، قد جاء الطلب فيه جواباً لذلك الشرط مقروناً بالفاء كما في قوله تعالى: "قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ " [٣].

٩ ــ قوة ارتباط جزم المضارع في جواب الطلب بنصبه بعد فاء السببية وواو المعية المسبوقة بنفي أو طلب .

---

(١) ينظر ص (١٣) من البحث .

(٢) ينظر ص (٦٤) من البحث .

(٣) آل عمران / ٣١ .

أهم مراجع البحث [1]

١ ــ القرآن الكريم ٠

٢ ــ إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، للدمياطي ــ مصر ــ ١٣٥٩هـ ٠

٣ ــ ارتشاف الضرب من لسان العرب: لأبي حيان الأندلس: تح د / مصطفي أحمد النماس ــ ط الأولى ١٤٠٤ هـ ــ ١٩٨٤ م ٠

٤ ــ الأساليب الإنشائية في النحو العربي ٠ تأليف / عبد السلام هارون ــ ط الثانية ١٣٩٩ هـ ــ ١٩٧٩ م ٠

٥ ــ إصلاح الخلل الواقع في كتاب الجمل، لابن السيد البطليوسى ــ تح د / حمزة النشرتي ــ ط الأولى ١٣٩٩ هـ ــ ١٩٧٩ م ٠

٦ ــ أمالي ابن الحاجب ٠ تح: هادي حسن حمودى ــ مط / النهضة العربية ١٤٠٥ هـ ــ ١٩٨٥م ٠ ط الأولى ٠

٧ ــ أمالى السهيلي ــ تح / محمد إبراهيم ألبنا ــ مط السعادة ــ ط الأولى ١٣٩٠هـ ــ ١٩٧٠م ٠

٨ ــ أمالى ابن الشجري ٠ تح د / محمود الطناحى ــ القاهرة ــ مكتبة الخانجى ٠

٩ ــ إملاء ما منّ به الرحمن للعكبري ــ ط الأولى ١٣٩٩ هـ ــ ١٩٧٩م ــ بيروت ٠

١٠ــ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ــ لابن هشام ــ المكتبة العصرية ــ بيروت ٠

١١ــ الإيضاح في شرح المفصل: لابن الحاجب ٠ تح د / موسى بناي العليلى ــ بغداد ٠

١٢ــ الإيضاح للعضدي لأبي على الفارس ــ تح: د / حسن فرهود ــ دار العلوم للطباعة والنشر ــ ط الثانية ١٤٠٨ هـ ــ ١٩٨٨م ٠

١٣ــ البحر المحيط لأبي حيان ــ تح صدقي محمد جميل ٠ دار الفكر للطباعة والنشر ــ ١٤١٢ هـ ــ ١٩٩٢م ٠

١٤ــ البرهان في علوم القرآن للزركشي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ــ م / دار التراث ٠

(١) عدم الاعتداد بكلمة (ابن)، (أل)

١٥ــ البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات ابن الأنباري د / طه عبد الحميد طه ١٤٠٠هـ ــ ١٩٨٠م ــ الهيئة المصرية العامة للكتاب .

١٦ــ التبصرة والتذكرة: للصيمرى ــ تح د / فتحي أحمد على الدين ــ مكة المكرمة ط / الأولى . ١٤٠٢هـ ــ ١٩٨٢م .

١٧ــ التبيان في إعراب القرآن: لأبي البقاء العكبري تح: على محمد البجاوي ــ عيس الحلبي .

١٨ــ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: لأبي حيان الأندلس . تح د / حسن هنداوي ــ دار القلم ــ ط الأولى ١٤١٩ هـ ــ ١٩٩٨م .

١٩ ــ تفسير النسفي ــ طبعة دار الفكر ــ بيروت .

٢٠ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي . تح د / عبد الرحمن على سليمان ــ ط / الثانية .

٢١ ــ الجني الداني في حروف المعاني للمرادي ت د / طه محسن .

٢٢ ــ حاشية الخضري على ابن عقيل ــ دار إحياء الكتب العربية .

٢٣ ــ حاشية الصبان على شرح الأشموني ــ دار إحياء الكتب العربية ــ الحلبي .

٢٤ ــ خزانة الأدب: لعبد القادر البغدادي . تح: عبد السلام هارون ــ القاهرة م / الخانجي ــ ط الثالثة ١٤٠٩هـ ــ ١٩٨٩ م .

٢٥ ــ الخصائص: لابن جنى . تح: محمد على النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ ــ ١٩٨٨م .

٢٦ــ دراسات لأسلوب القرآن الكريم: لمحمد عبد الخالق عضيمة ــ القاهرة ــ مط / السعادة ط الأولى ١٣٩٢هـ ــ ١٩٧٢م .

٢٧ ــ درة الغوّاص في أوهام الخواصّ للحريري تح د / سجيع جميل الجبيلي ــ بيروت ط ١ سنة ١٩٩٨ م .

٢٨ ــ الدرر اللوامع على همع الهوامع: للشنقيطي . ط دار المعرفة . بيروت ١٣٩٣ هـ ــ ١٩٧٣م .

٢٩ ــ الدر المصون: للسمين الحلبي ٠ تح على محمد معوض ٠ دار الكتب العلمية ــ بيروت ط الأولى ١٤١٤هـ ــ ١٩٩٤م ٠

٣٠ ــ ديوان الأخطل: جمع وتحقيق أنطون صالحاني ــ مط بيروت ١٩٨١م٠

٣١ ــ ديوان الشريف الرضي طبع بمطبعة نخبة الأخيار ١٣٠٦ هـ ٠

٣٢ ــ ديوان الفرزدق ــ طبعة بيروت ٠

٣٣ ــ روح المعاني في تفسير القرآن العظيم: للآلوسي ٠ تح / محمد حسين العزب ط / دار الفكر ٠

٣٤ــ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٠ دار إحياء الكتب العربية ــ الحلبي ٠

٣٥ ــ شرح التسهيل: لابن مالك: د / عبد الرحمن السيد وآخرين، ــ القاهرة ــ م هجر ــ ط / الأولى ١٤١٠هـ ــ ١٩٩٠م ٠

٣٦ــ شرح التصريح على التوضيح: للشيخ خالد الأزهري ــ دار إحياء الكتب العربية ــ عيس الحلبي ٠

٣٧ــ شرح الجمل لابن عصفور الاشبيلي ــ تح د / صاحب أبو جناح ــ مكة المكتبة الفيصلية ٠

٣٨ــ شرح شذور الذهب: لابن هشام ٠ دار الأنصار ٠ ط / الخامسة عشرة ١٣٩٨ هـ ــ ١٩٧٨ م ٠

٣٩ــ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: لابن عقيل ٠ تح د / محمد محي الدين عبد الحميد ط الثانية ٠

٤٠ ــ شرح قطر الندي: لابن هشام: تح: محمد محي الدين عبد الحميد ــ مط السعادة مصر ــ ١٣٨٣هـ ــ ١٩٦٣ م الطبعة الحادية عشرة ٠

٤١ ــ شرح الكافية الشافية: لابن مالك: تح: د / عبد المنعم هريدي ــ دار المأمون للتراث ــ ط الأولى ١٤٠٢هـ ــ ١٩٨٢م ٠

٤٢ ــ شرح الكافية للرضي ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ ط الثانية ١٣٩٩هـ ــ ١٩٧٩م ٠

٤٣ شرح المفصل: لابن يعيش . القاهرة: مكتبة المتنبي .

٤٤ ــ الشرط والاستفهام في الأساليب العربية: للدكتور: سمير شريف ستينية ــ دبي . دار القلم . ط الأولى ١٤١٦هـ ــ ١٩٩٥م .

٤٥ ــ شفاء العليل إلى إيضاح التسهيل للسليسلي ت د / الشريف عبد الله الحسيني البركاني .

٤٦ ــ شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك ت / محمد فؤاد عبد الباقي .

٤٧ ــ صحيح البخاري ــ القاهرة: دار الحديث ــ تقديم: أحمد محمد شاكر .

٤٨ ــ صحيح مسلم: تح: الشيخ خليل مأمون شيحا ــ بيروت: دار المعرفة ــ ط الأولى ١٤١٤هـ ــ ١٩٩٤م .

٤٩ ــ ضرورة الشعر ــ للسيرافي، تح د / رمضان عبد التواب .

٥٠ ــ عدة السالك على هامش أوضح المسالك تأليف محمد محي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية .

٥١ ــ كتاب الجمل في النحو للزجاجي . تح / على توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة ١٤٠٧هـ ــ ١٩٨٦٠م ط الثالثة .

٥٢ ــ كتاب السبعة في القراءات ــ لابن مجاهد . تح د / شوقي ضيف ــ دار المعرفة ط / الثالثة

٥٣ كتاب: سيبويه ــ تح: عبد السلام هارون . مكتبة الخانجي ــ مصر الطبعة الثانية ١٩٧٧م .

٥٤ ــ كتاب الشعر لأبي علي الفارس ــ تح د / محمود محمد الطناحي ط ١ سنة ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م .

٥٥ ــ الكشاف: للزمخشري ــ دار المعرفة ــ بيروت .

٥٦ ــ الكشف عن وجوه القراءات السبع: لمكي بن أبي طالب . تح د / محي الدين رمضان دمشق ١٣٩٤ هـ ١٩٧٤ م .

٥٧ ــ لسان العرب: لابن منظور . دار المعارف، تح / عبد الله علي الكبير وآخرين .

٥٨ ــ المحتسب: لأبي الفتح ابن جني ٠ تح: على النجدي ناصف وآخرين ــ القاهرة ٠ لجنة إحياء التراث ١٣٨٦ هـ ٠

٥٩ ــ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: لابن عطية ــ تح المجلس العلمي بفاس م ابن تيمية ١٤١٣ هـ ــ ١٩٩٢ م ٠

٦٠ ــ مختصر شواذ القرآن: لابن خالويه ــ المطبعة الرحمانية ــ مصر ٠ ن: ج برجشتراسر ٠

٦١ ــ المرشد في الدراسات النحوية د / علي أحمد طلب ط / الأولى ١٤١١ هـ ــ ١٩٩٠ م ٠

٦٢ ــ المسائل المنثورة: لأبي علي الفارس ــ تح د / مصطفى الحِدْري ــ مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ٠

٦٣ ــ المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل د / محمد أحمد بركات، ط / دار الفكر ط ١ سنة ١٤٠٢ هـ ٠

٦٤ ــ مسند الإمام أحمد د٠ سمير طه المجذوب ــ بيروت ــ دمشق عمان، ط الأولى ١٤١٣ هـ ــ ١٩٩٣ م ٠

٦٥ ــ مشكل إعراب القرآن: لمكي بن أبي طالب القيسي ــ تح ٠د / حاتم الضامن، بيروت،ط/ الثالثة ١٤٠٧ هـ ــ١٩٨٧ م ٠

٦٦ ــ معاني القرآن للأخفش الأوسط، تح د / فائز فارس٠ ط / الثانية ١٤٠١ هـ/ ١٩٨١م٠

٦٧ ــ معاني القرآن للفراء ٠ تح:أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار ــ الهيئة المصرية ــ ١٩٨٠ م ــ ط / الثانية٠

٦٨ ــ معاني القرآن وإعرابه: للزجاج ــ تح: عبد الجليل شلبي ٠ بيروت ط / الأولى ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م ٠

٦٩ ــ مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب: لابن هشام: تح محمد محي الدين عبد الحميد ــ مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح ٠

٧٠ ــ المفضليات / للمفضل الضبي، تح / حسن السندوبي ــ مط / الرحمانية ٠

٧١ ــ المقاصد الشافية، لأبي إسحاق الشاطبي ٠ تح د/ عبد الحميد قطامش ــ مكتبة جامعة أم

القرى ـــ مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي .

٧٢ ـــ المقتضب: لأبي العباس المبرد . تح محمد عبد الخالق عضيمة ـــ القاهرة ـــ ١٣٩٩ هـــ .

٧٣ ـــ المقرب لابن عصفور . تح: أحمد عبد الستار الجواري،عبد الله الجبوري مط / العاني ـــ بغداد .

٧٤ ـــ المنصف: لابن جني: تح/ إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين ـــ مصطفى الحلبي، ط / الأولى ـــ ١٣٧٩ هـــ .

٧٥ ـــ النحو الوافي / عباس حسن ـــ ط / الخامسة ـــ دار المعارف .

٧٦ ـــ النشر في القراءات العشر:لابن الجزري ـــ دار الكتب العلمية ـــ بيروت، مراجعة أ / علي محمد الضباع .

٧٧ ـــ همع الهوامع شرح جمع الجوامع: لجلال الدين السيوطي ـــ ط / الأولى ١٣٢٧ هـــ .

٧٨ ـــ وقفات في جزم المضارع في جواب الطلب، د /سلوى محمد عمر عرب ـــ جامعة الملك عبد العزيز .

فهرس الموضوعات

الموضـــــــوع	الصفحة
المقدمة	
التمهيد معنى الطلب وأنواعه	
المبحث الأول **وقوع المضارع بعد فاء السببية الواقعة جواباً للطلب**	
المبحث الثاني **جزم المضارع الواقع جواباً للطلب في التقعيد النحوي**	
أولاً: الخلاف في جزم جواب الطلب	
ثانياً: استلزام جزم المضارع في جواب الطلب:	
١ ــ استلزام جزمه في جواب الأمر	
٢ ــ استلزام جزمه في جواب النهي	
٣ ــ استلزام جزمه في بقية أنواع الطلب	
ثالثاً: جواز رفع وجزم المضارع في جواب الطلب	
المبحث الثالث **جزم المضارع الواقع جواباً للطلب في القرآن الكريم**	
أولاً: جزمه في جواب الأمر	
ثانياً: جزمه في جواب النهي	
ثالثاً: جزمه في جواب الاستفهام	
الموضـــــــوع	
رابعاً: جزمه في جواب الدعاء	
خامساً: ما يحتمل فيه الوجهان	
الخاتمة	
أهم مراجع البحث	
فهرس المحتوى	